تصور جديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة المصرية من فيرس العنف الأسرى

دراسة وصفية مطبقة على محكمة الأسرة بدمنهور محافظة البحيرة

إعــداد

د. السيد عبد المقصود احمد رزق

مدرس خدمة الجماعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور

مقدمة الدراسة

إن قضية العنف الأسرى من القضايا الخطيرة على المجتع المصرى وبخاصة فى وقتنا الحاضر بموجة الإرهاب الفاشية التى تهدد الدولة المصرية والعالم كله نظر لسوء الحالة الإقتصادية وإستقطاب الرجال والنساء والأطفال وعند البحث للظروف الأسرية لهؤلاء الإرهابين نجد أن معظم الأبحاث تؤكد على أنهم يعانون من التفكك الأسرى لذلك إنتبه لذلك السيد رئيس الجمهورية وصرح أن عام ٢٠١٧ هو عام المرأة المصرية لما لها من دور هام فى حماية المجتمع وتعد من هنا بدأ تفكير الباحث فى تلك القضية الهامة الأزلية التى لم نجد لها حل حقيقى حتى الآن ومعظم الأسر المصرية تعانى من العنف الأسرى وتدهور العلاقات الأسرية بفيرس العنف الأسرى المُعدى لأنه عندما يعرض علينا خلاف بين زوجين نجد أن من يسمعهم لا يتجنب أسبابه ولكن نجدهم يعبرون بأنهم أصبحوا ضحية للعنف الأسرى إذا أنه فيرس معدى لمن يسمعه ويشاهده ويتعامل معه (اللهم إحفظنا جميعاً من هذا الفيرس اللعين)وهنا يتسائل الباحث لماذا لم نصل إلى حل حقيقى فعال حتى الآن ؟

وبالإطلاع على بعض الدراسات العربية والأجنبية التى إهتمت بتلك القضية وجد الباحث أنه أمام طريق مظلم فمعظم التوصيات والمواجهات تحتم القضاء النهائى على هذا الفيرس اللعين إذاً ما هو السبب فى إنتشاره وعدم القدرة على مواجهته ؟ والإجابة أننا نتصدى بعد فوات الأوان وظهور العلامات والمؤشرات النهائية الخطيرة لتدهور العلاقات الأسرية والعنف ضد المرأة ويتعجب الباحث فنطلب من المرأة التدخل لحماية المجتمع وهى لم تجد من يقدم لها الحماية وتشعر بمساهمة الدولة والمتخصصين والباحثين لحمايتها من هذا الفيرس المعدى الذى يظهر فجأة بدون مقدمات داخل كل أسرة مصرية فهل نستطيع من خلال طريقة العمل مع الجماعات الوصول إلى تصور جديد لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى ؟ وكيف يطبق ومن الذى يطبقه ؟ وهل ستتقبل الزوجة المصرية المساعدة ومعاونة الجهات المسئولة لحمايتها بعيداً عن محاكم الأسرة ذا أننا نحتاج الرجوع إلى الوضع المهنى الأول لظهور مهنة الخدمة الإجتماعية (الأخصائى الإجتماعى الزائر)

نعم علينا الدخول ومواجهة الظاهرة داخل المنازل ، ربما لا يكون لها وجود داخل بعض الأسر ، وربما أسر آخرى تعانى معاناة شديدة ولا تعرف كيفية المواجهة سوى الطلاق وتعيش بالإكراه حتى لا ينهار المنزل والأسرة والأطفال ، وربما أسر ثالثة تعانى من المؤشرات الأولية التى من الممكن تجنبها إذاً أننا أمام حالات كثيرة تستدعى البحث والتدخل بالزيارات المنزلية للكشف عن وجود هذا الفيرس للعنف الأسرى مثلما تفعل الدولة لمحاربة فيرس (c) فإننا يجب علينا التكاتف والتعاون لمحاربة هذا الفيرس الإجتماعى الخطير ومواجهة آثاره المدمرة للمجتمع فلا يستقيم وينهض أى مجتمع بوجود هذا الفيرس الإجتماعى (العنف الأسرى) ولابد من معاونة الدولة بالإعلام والحملات الإعلامية حتى نجعل كل أسرة فى إنتظار وإستقبال مندوب الحماية وأخصائى التدخل مثلما تنتظر كل أسرة مندوب التعداد السكانى ، فلابد أن تنتظر أيضاً الأخصائى الإجتماعى الزائر لمساعدة الأسر بالتدخل الوقائى أو التدخل العلاجى أو التدخل

التنموى وإتاحة ذلك على موقع خاص بالإنترنت وتفعيل خط ساخن حتى تشعر المرأة المصرية بالإهتمام ووقوف الدولة بجانبها عن طريق وسائلها وبخاصة مجالس المرأة ومكاتب الإستشارات الأسرية وعلماء الخدمة الإجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة بصفة خاصة فهل نستطيع ذلك أدعو الله أن نواجه جميعاً تلك القضية التى تهدد أمن بلادنا وتقدم أمتنا المصرية .

وبناء عليه سوف يتناول الباحث الدراسة المقترحة من خلال أربعة مباحث أساسية المبحث الأول الإطار النظرى للدراسة والمبحث الثانى الإجراءات المنهجية للدراسة والمبحث الثالث مناقشة وتحليل نتائج الدراسة والمبحث الرابع الوصول إلى تصور جديد مقترح من منظور العمل مع الجماعات لحماية المرأة من فيرس العنف الأسرى .

البـاحـث

المبحث الأول
الإطار النظرى للدراسة

أولاً:- مشكلة الدراسة

الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع وقوامه واللبنة الأساسية في صرح بنائه وهى أقدم النظم الاجتماعية وأكثرها دواماً واستمرارا وانتشارا وانسلخت من الأسرة كل النظم الاجتماعية الحالية نتيجة لتعقد الحياة وظهور المنظمات والنظم الاجتماعية والأسرة أساس الوجود فى المجتمع الإنساني فلذلك كان الزوج وتقنيته الإطار لميلاد الأبناء . وتصبح مسئولية رعايتهم على كاهل أشخاص معينين وهم الوالدين ولذلك كانت ومازالت الأسرة المصرية الحصن الحصين الذي قام بالمحافظة على قيم وتقاليد المجتمع المصري عبر الأجيال ، ولكن حدث في الأسرة المصرية الآن بعض الثقوب فحدثت بعض المشكلات التي تهدد الأسرة والتي تستدعى تضافر كل المهن والجهود لمواجهتها من أجل حاضر ومستقبل الأمة (١)

ونلاحظ أن هناك اهتماما مكثفاً بقضية العنف ضد المرأة لم يشهده المجتمع الدولي من قبل وذلك بعد أن تزايدت حدته وتعددت أشكاله وأصبح يهدد أمن المرأة واستقرارها الإجتماعى والنفسي حيث تمتهن من خلاله أدميتها وكرامتها واحترامها لنفسها وساءت حالتها لتنهار وتفقد كل مقومات القدرة على العمل وأداء وظائفها الاجتماعية والمجتمعية (٢)

وعلى مستوى المجتمعات لا يوجد مجتمع الآن لا يعانى من مشكلة العنف الأسرى إلا أنها فقط نسبة وتناسب فبينما هذه المشكلة فى أعلى مستوياتها فى أحد المجتمعات فهى فى مجتمعات آخرى متوسط .

وأن العنف ضد النساء فى الأسرة والمجتمع لا يرتبط بمستوى معيشى أو طبقة إجتماعية أو ثقافية معينة ووجوب إتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على تبعات العنف الأسرى (٣)

لهذا أصبحت قضية العنف ملحة تهم الباحثين والمتخصصين الإجتماعيين ومؤسسات الرعاية الإجتماعية والتنظيمات المجتمعية بالشأن الأسرى لكونها تشكل خطراً كبيراً ليس على حياة الأفراد فحسب بل المجتمع بأسره كما أصبحت الظاهرة تحمل مهددات كبيرة تعيق الأسرة عن أداء واجباتها

فى الحياة وتولى مهامها التربوية بالصورة المثلى مما يمكن أن يعطل الوظائف الإجتماعية والتربوية ويستبدلها بأنماط سلوكية غير معتدلة أو سوية وتنهار الوظيفة الأسرية وتتعرض المرأة للعنف المستمر إذا لم يتم التدخل ومواجهة آثاره على الزوجة والأبناء (٤)

والعنف ضد المرأة (الزوجة) يأخذ أشكال مختلفة تتضمن العنف الجسدي والنفسي والجنسي واللفظي والصحي والإجتماعى والإقتصادى وترتبط هذه الأشكال جميعها بمجموعة كبيرة

من الاضطرابات النفسية والسلوكية التي تؤثر على صحة المرأة الجسدية والنفسية وأدائها لأدوارها بوصفها. أإماً زوجة وإمرأة عاملة حيث أن المرأة المعنفة ترى نفسها غير كفء وليس لها قيمة وغير محبوبة وعديمة الفائدة وليس لها حق التحكم بحياتها الخاصة كما تميل لأن تكون غير مؤكدة لذاتها فى علاقاتها مع الآخرين وأنها هى التى قالت أو فعلت شيئاً ما أغضب زوجها وتحمل نفسها مسؤولية ما حصل لها تلوم نفسها بإستمرار وتعيش فى عزلة إجتماعية وإنفعالية ولديها عدد قليل من المعارف والأصدقاء وتعتمد على الزوج بشكل كبير وتتقبل العنف على أنه شيء عادى وتصبح عديمة الإحساس واللامبالاة الدائم مع مواقف الحياة(٥)

ففى مصر عندما تحدث الخلافات فإن الأهل تتدخل مباشرة لتسوية النزاع أو قد يلجأ كلا الطرفين أو إحداهما إلى مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية طلباً للعون والمساعدة وعادة ما يتدخل الحكمان حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة ولقد حدد الإسلام شروط ومواصفات خاصة للحكمان منها التعقل والاتزان والحكمة والتدين والقدرة على بحث الأمور وتحليلها والحكم على المواقف بطريقة عادلة وغالباً ما يكون الحكمان سبباً رئيسياً فى تسوية النزاع أو قد يجرى مجلس عرفى كما يحدث فى بعض قرى مصر يسوى خلال المجلس النزاع الزواجى بطريقة مُرضية للطرفين سواء بالاتفاق على حلول جديدة للمشاكل أو الاتفاق على الانفصال بعد ان تسوى المشاكل المتعلقة بمستحقات كل طرف قِبل الآخر . ومن الأهمية أن تشير على أنه فى بعض الحالات قد لا يتواجد الحكمان أو لا يلجأ الزوجان إلى أحد الأقارب وقد يوجد الأقارب ولكن تناولهم للمشكلة يكون بالضغط على أحد الأطراف لقبول الصلح دون الدخول فى التفاصيل أو الأسباب الأساسية لحدوث المشكلة (٦)

وهناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى حدوث المشكلات الأسرية سواء ما كان منها قائماً بين الزوجين أو متعلقاً بالعلاقة مع الأبناء أو أحدهم ويمكن تصنيف العوامل المتعددة المرتبطة بالمشكلات الأسرية إلى

عوامل مرتبطة بعملية الإنجاب ، وعوامل متعلقة بعدم الرعاية المادية والمعنوية ، وعوامل ترتبط بتدخل الأطراف الخارجية فى الحياة الزوجية ، وعوامل تتعلق بضعف الوازع الدينى ويدخل فى ذلك الخيانة الزوجية وعدم الصدق وعدم الوفاء أو إنحراف أحد الأبناء ، وعوامل ترجع إلى ضعف التواصل بين أفراد الأسرة وعوامل ترتبط بعوامل إقتصادية كالفقر والبطالة وقلة الإمكانيات المالية ، وعوامل ترجع إلى إختلاف الميول الشخصية وإختلاف الحالة المزاجية بين الزوجين ، وعوامل ترجع إلى عدم التكيف وترتبط بإختلاف العادات الإجتماعية نتيجة النشأة والتربية بين الزوجين (٧)

ونظراً لأهمية الأسرة لأفرادها وأهميتها لبناء مجتمع قوى قادر على بناء ذاته وتحقيق الركب الحضارى إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً وثقافياً ، فقد أولى الباحثين إهتماماً متزايداً بدراسة الأسرة لمساعدتها على تحقيق أهدافها لذلك كانت العديد من الدراسات التى إهتمت بالأسرة منها ما أكد على ضرورة الإهتمام بنشر الثقافة الأسرية (٨)

وأوصت إحدى الدراسات على ضرورة التوصل إلى مدخل جديد من خلاله إتاحة الفرصة لتعاون المؤسسات الأكاديمية مع مؤسسات الخدمة الإجتماعية وضرورة وجود توجهات نظرية ومفاهيم علمية تُعد دليلاً للممارسة المهنية وتساهم فى تحقيق التكامل والرفاهية والعدالة الإجتماعية للأفراد والمساهمة فى إعداد فريق عمل لمواجهة المشكلات المجتمعية بشكل حقيقى وفعال .(٩)

وقد أوصت إحدى الدراسات على تنفيذ مسح وطنى من خلال مركز بحثى متخصص لكشف حالات العنف وخصائص الضحايا والجناة بهدف المساعدة فى رسم السياسة الحكومية والإجتماعية فى الوقاية من العنف داخل الأسرة ومكافحته والمساعدة وفى إتخاذ القرارات ووضع البرامج اللازمة للفئات المستهدفة والواقعة تحت الخطر .(١٠)

وأكدت دراسة على أهمية دورالخدمةالإجتماعية فى مواجهة العنف ضد المرأة بإعداد التكنيكات التى تساعد فى مواجهة العنف ضد المرأة وإكتشاف وتوفير الخدمات والموارد المجتمعية والعمل على تنمية مهارات الإتصال وحل المشكلة وإتخاذ القرار والتدخل المهنى سواء على المستوى الفردى والأسرى والمجتمع لحل الصراع الأسرى وتوفير الجو من السعادة (١١)

ودراسة أخرى أكدت على أهمية إعداد وتدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة من خلال تنمية معارفهم ومهارتهم فى هذا المجال وتنمية قدراتهم على تصميم وتنفيذ وتقويم برامج العلاج والوقاية من العنف ومساعدة فريق العمل فى التنسيق والتعاون فى تنفيذ البرامج من جانب جميع مؤسسات المجتمع لحماية المرأة من العنف التى تتعرض له ويؤثر على حياتها(١٢)

ودراسة أخرى أوضحت أهمية تطوير الخدمات العلاجية لمواجهة العنف ضد المرأة من خلال تقديم برامج تعليمية عن العنف وإدارة الغضب وتعليم المهارات التوافقية ومهارات إدارة الوقت والوصول إلى موارد ومؤسسات المجتمع للإستفادة منها والسعى لإشباع إحتياجات المرأة لمواجهة العنف والتغلب عليه

بمساعدة المتخصصين والجهات التى تستطيع حماية المرأة من جميع أنواع العنف حتى تستطيع مواصلة الحياة بصورة طبيعية وتشعر بالسعادة والقوة والمساندة المجتمعية لحمايتها(١٣)

ويمكن لخدمة الجماعة أن تعمل على التخفيف من المشكلة عن طريق تحقيق الدعم المتبادل بين أعضاء الجماعة فيكون كل الأعضاء داعمين لبعضهم البعض بالإضافة إلى مساعدة الأعضاء على التعبير عن أنفسهم وتمكنيهم من خلق وإخراج الأفكار والسلوك الجديدين من الأزواج اللذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم والزوجات اللاتى يتعرضن للعنف وتحقيق التماسك والترابط بين أعضاء الجماعة وهى نتيجة حيوية من أعضاء الجماعة نتيجة لنمو العلاقات الإجتماعية مع بعضهم البعض والإلتزام بالسلوك الجمعى نتيجة القوة التى تفرضها الجماعة على أعضائها ومساعدة أعضاء الجماعة على التغيير من خلال العلاقات الأفضل وذلك يتطلب مزيجاً من الدعم والتحدى وتعميم إكتشافات عضو الجماعة وتعريفه بأنه ليس الشخص الوحيد الذى يشعر بهذا الشعور أو السلوك وإشاعة الأمل فى نفوس أعضاء الجماعة من خلال إتاحة الفرصة لأعضاء الجماعة للإتصال ببعضهم البعض وخاصة بالأعضاء الأكثر تفاؤلاً ومساعدتهم على إنجاز بعض المهام والغايات والأهداف الهامة لدى الجماعة ككل على أمل لدى أخصائى الجماعة أن ينمى أو ينقل بعض أو كل التوقعات الإيجابي بالنسبة للأعضاء بشأن المستقبل وإكساب المعرفة والمهارات ومحاولة التوصل إلى طرق جديدة للتفكير والتصرف فى بيئة آمنة (١٤)

وإستهدفت دراسة إلى التوصل إلى برنامج إرشادى من منظور خدمة الجماعة يفيد الأخصائيين الإجتماعيين العاملين فى مجال الأسرة لإكساب المتزوجين حديثاً بعض مهارات الحياة الزوجية والمتمثلة فى المهارة فى التواصل اللفظى والمهارة فى حل المشكلات الزوجية والمهارة فى تهيئة المناخ الملائم للحياة الأسرية (١٥)

وأشارت إحدى الدراسات إلى توصيات هامة جداً :

١- ضرورة أن يكون لمهنة الخدمة الإجتماعية قناة إعلامية تنشر من خلالها مشكلات مجتمعنا عامة وواقع ظاهرة العنف الأسرى فى مجتمعنا خاصة بإستخدام الدراما ونشر الوعى بخطورته .

٢- عقد دورات وورش أسرية حول ظاهرة العنف ضد النساء .

٣- تنوير الرأى العام بمخاطر هذه الظاهرة وحث المجتمع على المساهمة الجادة للحد منها ومكافحتها .

٤- إنشاء مراكز إستماع لضحايا العنف ومساعدتهن للتخلص منه ومن آثاره السلبية نفسياً وإجتماعياً وقانونياً ومادياً .

٥- مجابهة الغزو الإعلامى للدراما الأجنبية التى تعزز من لغة العنف عن طريق الدراما المصرية التربوية .

٦- الدعوى الإجتماعية للتخلى عن العادات السلبية التى تكرس لدونية المرأة .

٧- تضافر التعاون بين المتخصصين فى الخدمة الإجتماعية وعلم النفس وعلم الإجتماع والصحة النفسية والطب النفسى لإنشاء إعلام أسرى عن طريق قناة إعلامية متخصصة فى مجال الأسرة(١٦)

وإستهدفت إحدى الدراسات التعرف على الآثار التربوية المترتبة على بث موضوعات العنف على شاشات التليفزيون وتوصلت الدراسة أن العنف ضمن برامج والأفلام التلفزيونية له تأثير كبير على جمهور المشاهدين وإكتساب صفات العنف وممارسته وبخاصة الأطفال(١٧)

مما يؤكد على أن البرامج والدراما العارضة للعنف تغرس العنف فى الرجل وهو طفل ويكبر وينضج ويتزوج وتظهر نوبات العنف ضد زوجته بدون وعى وإحساس لأنها تحتاج إلى علاج للتخلص من ذلك ويؤكد رؤية الباحث فى أهمية التدخل ومعاونة الميديا والقنوات الفضائية فى مواجهة العنف الأسرى ضد الزوجات وحماية المرأة من العنف الأسرى .

وقد وضح إطار تصورى مقترح لإحدى الدراسات ما يلى :

مساعدة الجمعيات والمؤسسات للقيام بدورها تجاه المرأة عن طريق :-

١- المساهمة فى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمرأة بالفعل .

٢- المساهمة فى إستحداث خدمات جديدة تقدم للمرأة .

٣- دراسة إحتياجات المرأة ووضع البرامج لإشباعها .

٤- تقويم البرامج والخدمات التى تقوم بها الجمعيات النسائية .

٥- تنمية وعى المرأة بحقوقها وواجباتها (١٨)

ووضحت دراسة أخرى أن هناك معوقات تحد من قدرة الجمعيات على مواجهة إحتياجات ومشكلات المرأة :.

- ضعف توافر الموارد المالية والمادية .

- معوقات تتعلق بمشكلات داخلية فى الجمعيات (القيادات - عدم توافر الفنيين - عدم القدرة على إتخاذ قرارات رشيدة وعدم القدرة على التخطيط الجيد) .

- ضعف المشاركة والتطوع بتلك الجميعات .

-عدم توافر قواعد البيانات وضعف إمكانيات إدخال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات (١٩)

ومن أمثلة المؤسسات الهامة لتطبيق التصور المقترح مكاتب التوجيه والإستشارات الأسرية وهو جهاز إجتماعى تنشئه وزارة التضامن الإجتماعى تعهد بإدارته إلى جمعية أو مؤسسة خاصة تحت إشراف ورقابة وزارة التضامن لتحقيق الأغراض الآتية :-

١- تقصى المشكلات التى تتعرض لها الأسرة ومعرفة أسبابها والعمل على علاجها .

٢- تهيئة الجو العائلى السليم الذى يكفل للأبناء نشأة إجتماعية صالحة .

٣- توجيه الأسرة لمصادر الخدمات المختلفة فى المجتمع للإستفادة منها فى حل مشكلات الأسرة .

٤- معاونة محاكم الأسرة فى بحث أسباب المنازعات الأسرية وإقتراح الحلول الملائمة لها .

٥- القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة ونشر نتائج هذه البحوث والدراسات وإقتراح التوجيهات لتدعيم كيان الأسرة .

٦- نشر وتنمية الوعى بالمجتمع لتفادى المشاكل والمنازعات الأسرية .

٧- رسم الخطط وأساليب التعاون مع المنظمات والهيئات الآخرى التى تعمل فى ميادين الخدمة الإجتماعية من أجل حماية الأسرة .

٨- دراسة أحدث الوسائل والأساليب التى تتبعها الدول المتقدمة فى حل المشكلات الأسرية وتجربة تطبيق ما يتناسب مع البيئة المحلية من هذه الوسائل (٢٠)

وأكدت دراسة على إستخدام الأخصائى الإجتماعى لمجموعة من التكنيكات والوسائل العلمية لمواجهة العنف ضد المرأة وهى :-

١- المناقشة الجماعية التى تساهم فى تبادل الآراء وتغير الإتجاهات وتنمية القدرة على تغيير الأفكار الخاطئة حول المرأة .

٢- الندوات والمحاضرات التى تساعد الشباب على تنمية البيئة العرفية فيما يتعلق بالقيم والأخلاق والعلاقة بين الرجل وامرأة .

٣- المعسكرات التثقيفية التى تساهم فى تنمية القدرة على الحوار المفتوح .

٤- المقابلات الجماعية والفردية لبعض الحالات وتوجيههم إلى التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية التى تجعل منهم مواطنين صالحين .

٥- الزيارات المنزلية فى حالة الضرورة لتعديل إتجاهات الأسرة نحو المرأة وتقوية العلاقات الإجتماعية بين أفراد الأسرة لتستطيع القيام بمسئولياتها على أكمل وجه .

وتؤكد الدراسة أن المرأة لا تزال لها أدوار هامة فى الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية بل والعسكرية . وكانت بجوار الرجل جنباً إلى جنب وكما أن مفتاح التقدم البشرى والتطور الإنسانى هو فى يد المرأة التى تصنع الرجال وتقف إلى جانبهم فى مواجهة فعالة ضد الفقر الإقتصادى والتخلف والإستقرار الساسى ولذا فإن العنف ضد المرأة هو دليل على التخلف والجهل بعد أن كرمها المولى عز وجل فى كتابه الكريم وأوصانا بها رسوله صلى الله عليه وسلم(٢١)

ومن خلال ما تقدم يستطيع الباحث صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى :

هل من الممكن الوصول إلى تصور مقترح من منظور خدمة الجماعة لحماية المرأة المصرية من فيرس العنف الأسرى ؟

ثانياً :- أهمية الدراسة

١- تأكيد دور خدمة الجماعة في وضع تصورات جديدة لمواجهة الظواهر الإجتماعية المزمنة التى قتلت بحث ولم تصل إلى حل حتى الآن .

٢- الوصول إلى تصور جديد لحماية المرأة المصرية من ظاهرة العنف الأسرى .

٣- تعاون جميع مؤسسات المجتمع لحماية المرأة المصرية من ظاهرة العنف الأسرى تحت مظلة توجيهات طريقة العمل مع الجماعات .

٤- توظيف وتفعيل دور خدمة الجماعة للوصول إلى حصر الظاهرة العنف الأسرى داخل المنازل بمساعدة المجلس القومى للمرأة .
وسائل الإعلان – مراكز الشرطة- محاكم الأسرة – مؤسسات المجتمع المدنى .
٥- التدخل الوقائى لحصر جميع الحالات والأسر التى تعانى من العنف الأسرى ولم تفصح عن المشكلة حتى الآن والعمل على تخفيف تلك الضغوط للإحساس بالمرح وسعادة الحياة الأسرية .

ثالثاً :- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو :
الوصول إلى تصور جديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة من العنف الأسرى .

ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية :

١- - محاولة الوقوف على أسباب العنف في إطار العلاقات الأسرية .
٢- الكشف عن تأثير دور وسائل الإعلام فى ظاهرة العنف الأسرى .
٣- التعرف على اتجاهات المبحوثين فى كيفية التصدى للعنف الأسرى .
٤- التعرف على مقترحات المبحوثات فى حمايتهن من ظاهرة العنف الأسرى .
٥- مواجهة الظاهرة بشكل فعال وواقعى من خلال الوصول إلي تصور لحماية المرأة المصرية من فيرس العنف الأسرى .

رابعاً :- تساؤلات الدراسة

١- ماهى أسباب العنف الأسرى ؟

٢- هل من الممكن أن يكون هناك تأثير لوسائل الإعلام فى ظاهرة العنف الأسرى ؟

٣- ماهو رأى الزوجات فى كيفية التصدي لظاهرة العنف الأسرى ؟

٤- ما هى مقترحات المرأة المصرية لمواجهة العنف الأسرى ؟

٥- كيف نتصدى لتلك الظاهرة وحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى من خلال التصور الجديد من منظور خدمة الجماعة ؟

خامسا مفاهيم الدراسة

أولاً :- مفهوم خدمة الجماعة فى مجال الأسرة

خدمة الجماعة لها دور بارز وقوى فى مواجهة الظاهرة (العنف الأسرى) لما لها من أساليب وإستراتيجيات لتدعيم ثقافة الحوار مع أعضاء الجماعة ومناقشة القضايا بمختلف أنواعها للوصول إلى تخفيف الضغوط والصراعات النفسية التى يعانى منها الأعضاء بشكل إيجابى للعودة أفراد أسوياء لديهم القدرة على التكيف مع مشكلات الحياة والتواصل مع الآخرين وإحداث التماسك البناء وتحقيق العدالة الإجتماعية المنشودة (٢٢)

طريقة خدمة الجماعة تمتلك العديد من المداخل والنظريات التي توجه التدخل والممارسة المهنية نحو تحقيق الأهداف العلاجية والوقائية الإنمائية حيث أنها تمد الأخصائي الإجتماعي بالأسس التي يعتمد عليها في فهم الجماعات وأعضائها ومساعدتهم علي النمو والتغير في ضوء الأهداف الواقعية المرتبطة بظروفها وبالاعتماد علي أساليب مهنية يستطيع استخدامها في إطار البرامج والأنشطة الجماعية والموضوعات المرتبطة بالعمل والأداء (٢٣)

وأوصت إحدى الدراسات لدور أخصائى خدمة الجماعة في مواجهة ظاهرة العنف الأسرى .

١- إقناع المسئولين بتنفيذ البرامج المشتركة من أجل الحد من العنف ضد المرأة .

٢- تنمية الإتجاهات الإيجابية للأزواج من خلال إشتراكهم في الأنشطة والتعبير عن رغباتهم .

٣- إتاحة الفرصة للأعضاء بالتفاعل .

٤- تزويد المرأة بالمعلومات التى تمكنها من الحصول على خدمات المجتمع ومؤسساته المختلفة لضمان حقوقها .

وكذلك أوصت بتحقيق بعض المتطلبات لنجاح البرنامج :

١- تزويد المرأة بالمعارف المتعلقة بالنواحى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

٢- تنمية المهارات والقدرات اللازمة للمرأة والتى تؤكد تواجدها بالمجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل مثل مهارة الإتصال وإستثمار الموارد .

٣- التأكيد على المرأة كقيمة وإعطائها الفرصة للتعبير عن رأيها .

٤- ضرورة عقد اللقاءات المشتركة بين الأزواج لإزالة الفوارق .

٥- توفير المناخ الملائم الذى يسمح بالحرية والتفاعل بين الأعضاء (٢٤) ونلاحظ في الكتابات القديمة شبّه أرسطو الأسرة بالكائن الحى الذى بحاجة دائماً إلى الغذاء والحماية ليعيش وينمو ويستقر كما ذهب هربرت سبنسر إلى تشبيهها بالإنسان في مراحله الثلاثة (الطفولة – الشباب – الشيخوخة) كما تصور أنصار البنائية الوظيفية الأسرة أنها إجتماعياً تعيش على المدخلات ليخرج بعدها الفضلات إذا ما أريد لها الإستمرار في النسق الإجتماعى الكبير وهناك مشكلات وصعوبات تواجه الأسرة وتحول دون قيامها بوظائفها وتلك المشكلات متعددة ومتشعبة وتختلف من أسرة إلى أخرى ومن مجتمع لآخر وهى تتأثر بإمكانيات المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتخلف المشكلات وأجواء متوترة تهدد إستقرار وتماسك الأسرة وقد تؤدى إلى إنفصام العلاقة الزوجية وتهديد أركان الأسرة مما يؤثر سلبياً على المجتمع (٢٥)

إن الاهتمام بهذه الظاهرة وتداعياتها لم يحدث إلا مؤخراً سواءً علي المستوي المجتمعي من اهتمام مؤسسات المجتمع بمعالجة آثارها والحد منها أو علي المستوي العلمي الأكاديمي من خلال الدراسات العلمية التي أجريت بهدف رصد أبعاد الظاهرة ودراستها بوصفها من المشكلات الاجتماعية التي تتطلب علاجاً أو حلاً ولعله من قبيل المفارقة أن العنف بين أفراد الأسرة عادة قديمة وتاريخية ترجع إلي قرون عدة كما أنها مورست عبر القارات والبلدان المختلفة ، ومن ثم لا تمثل عنصر مفاجأة في الوقت الراهن ، غير أن النظرة الاجتماعية إلي العنف الأسري قد تغيرت بتغير القيم والمعايير والظروف المجتمعية المختلفة .

إن العنف بصفة عامة والعنف الأسري بصفة خاصة ظاهرة عالمية وإن تعددت دوافعها وأسبابها من مجتمع لآخر إذ من الممكن أن تتماثل السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات ، كما لم تسلم منه منطقة أو ثقافة ولا شك أن لهذه الظاهرة وانعكاساتها المجتمعية دورها الذي لايمكن إنكاره في حياة المجتمعات وصورتها (٢٦)

وهناك دراسة كمحاولة لمواجهة العنف الأسري من خلال استراتيجيات منظمات المجتمع المحلي ووضع آليات لمنهج الممارسة المرتكزة على المجتمع من خلال التخطيط الإستراتيجي وتحديد الموارد للحالات التي تعاني من سوء التكيف والتوافق نتيجة العنف الأسري ومبادرة للوقاية من تلك الظاهرة بالخبرات والمداخل للثقافات المختلفة التي من الممكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في مجال عمل الممارسين المجتمعين بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات المجتمعية لتقديم الخدمات للأسر المحتاجة (٢٧)

وتوضح دراسة اخرى مدخل الخدمات لجماعة ضحايا العنف الأسري أنه بالرغم من وجود أدلة قوية على أن الدعم الاجتماعي غير الرسمي يساهم في معالجة الحالات وتقديم المساندة من خلال نماذج شاملة ولكن غير المؤسسات تعمل بشكل غير رسمي فإنهم غالباً ما يفعلون ذلك بدون تمويل وبدون موارد أو تدريب وأكدت الدراسة على ضرورة العمل الموجه من خلال برامج الدفاع عن النفس لمساعدة الحالات في بناء قدراتهم وتكوين علاقات ناجحة وإعادة التفاعل لتكوين استجابات أكثر فعالية بقية الأعضاء الآخرين وضرورة مساندة الحالات وإعادة بناء قدراتهم وتكوين علاقات ناجحة مع الآخرين(٢٨)

ولا نغفل فى خدمة الجماعة نموذج الإستعداد النفسي والإجتماعي للنساء اللاتي يعانين من العنف الأسري والتدخل عبر الإنترنت وهي مشكلة عالمية واسعة الإنتشار مع عواقب جسدية وعاطفية كبيرة واستخدام النموذج النفسي واداة العلاقة الصحية من خلال الكنولوجيا ولمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلامة للنساء اللواتي يعانين من العنف الأسري وتؤكد الدراسة علي الإنترنت كوسيلة للتدخل في العنف الأسري قد يتغلب علي العديد من المشكلات للرعاية الصحية والبدنية ويمكن أن يساعد في استخدام نظام إدارة الموارد البشرية لأحداث السلامة والرفاهية للنساء والأطفال وطبقت التجربة علي عينة عشوائية عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ . وإستخلصت أهمية هذا النموذج لتطوير التدخل وتقييمه تستهدف هذه الدراسة الوصول إلي مواجهة ظاهرة العنف الأسري عن طريق وسيلة الإنترنت باستخدام النموذج النفسي الإجتماعي وتقديم الرعاية

الصحية وتوصلت الدراسة إلي أن البرنامج أظهر نتائج جيدة تؤكد أهمية النموذج لتطوير الممارسة المهنية (٢٩)

والتدخل المباشر للأسر بالمنازل بإستخدام المواجهة الحقيقية حول محاسبة مرتكبي جرائم العنف السري ضمن نهج علمي منهجي للتدخل ضد الضرب ومحاسبة مرتكبي العنف الأسري على سلوكهم المسئ هو الهدف الأول من برنامج التدخل ضد المعتدي وتكوين مجموعات الإرشاد النفسي من نفس الجنس (التجانس) .

وأن هناك بعض الأفراد بالمحاكم الخاصة بالعنف الأسري والاستعانة بالأطباء من لهم الخبرة الصحية في هذا المجال للتعامل والتدخل معهم ضمن إطار قانوني لمرتكبي التعدي أو الضحايا وأكدت الدراسة على ضرورة أن تكون القوانين أكثر مرونة وقائمة على الأدلة بشأن العنف بين الشركاء والتركيز على العلاج الجماعي سواء من الأطباء والمتخصصين فضلاً عن صانعي القرار والسياسات الذين يقومون بوضع تصور لهذه البرامج وإنشائها وتمويلها (٣٠)

ثم مرحلة المتابعة باستخدام المدخل التقويمي لنظم العنف الأسرى مع الرجال المسيئين وإعادة دورهم المجتمعي والتواصل الاجتماعي وتتحدث الدراسة على أن حركة العنف الأسرى حققت نجاحاً ملحوظاً على إلقاء الضوء على الإساءة بالضرب وإنتشاره ونتائجه ولكنها كانت أكثر محدودية في قدرته على التدخل ومنع الإساءة في معاملة المرأة من الرجال والمثير للدهشة أنه لم يكن هناك سوى القليل من البحوث الموجهة نحو فهم أسباب عدم فعالية الإستراتيجيات للتدخل مع الجناة وركزت الدراسة على تقييم مدى نجاح العناصر الفردية مثل برامج الإعتقال والملاحقة الجنائية والبرامج النفسية التربوية للرجل المسئ ولكن بعد إجراء البحوث الإستكشافية حاولت وصف القيود والتحديات التي تواجه نظام التدخل في مجال العنف الأسري وإستخدام منهج النظم وإجراء تقييم لعشرة جماعات من أصحاب المصلحة الرئيسية في الاستجابة المجتمعية المنسقة وكان من بين المشاركين ضباط شرطة وموظفي المراقبة ومرتكبي العنف والضحايا ومقدمي برامج التدخل مع الضحية وكذلك المشاركين في برامج التدخل ، وقد تم تحليل نقاشات بناء على النظرية البنائية وتم تحديد مواضع الخلاف وكذلك شهادات أصحاب المصلحة أظهرت النتائج سبعة سمات تفاعلية قد تحد من فعالية استراتيجيات التدخل لمواجهة العنف الأسري مع الرجال المسيئين وهم :

١ – محاولة معاقبة مرتكبيها وإعادة تأهيلهم في نفس الوقت

٢ . هيمنة مقياس واحد يناسب الجميع

٣ . عدم كفاية المساءلة للرجال مرتكبي العنف الأسرى

٤ . القاء اللوم على الضحايا

٥ . الحواجز أمام التعاون الفعال

وتم مناقشة تلك النتائج في ضوء التوترات الأساسية المرتبطة بنظام العدالة الجنائية مثل التناقضات التي تظهر عند محاولة حماية الضحايا وتمكينهم وصعوبة مواءمة الإنسان مع بعضها البعض وبشكل فردي عند معاقبة الجناة .

وأوضحت الدراسة ضرورة مواجهة تلك التحديات ومن المهم للنشطاء مواجهة الظاهرة (العنف الأسري) من الممارسين والباحثين التفكير بشكل نقدي والعمل لتصحيح هذه الاستراتيجيات ووضع استراتيجيات جديدة تساعد في مشاركة جماعات واسعة من الموارد المجتمعية (٣١)

الا ان هناك دراسة تركز علي النماذج البيولوجية والنفسية والإجتماعية مع وجود مثل هذه البرامج إلا أنها لم تنجح في توفير منظور متكامل لمكافحة العنف الأسرى لأنها كثير ماتفشل في التغلب وتهدف الدراسة إلي إيجاد نموذج جديد علاجى أكثر فعالية من خلال الإستفادة من المعرفة والمهارات من العاملين في مجال الرعاية المباشرة وتمت عدة مقابلات وتم تحليل بعض البيانات وتوصلت الدراسة إلي تحديد عنصرين هامين لتوفير برنامج فعال الأول يجب أن يكون البرنامج لديه إشباع وعلاج جميع الإحتياجات النفسية والإجتماعية التي تواجه بعض الأسر ومراعاة الإحتياجات المالية والمهنية والصحية والتعليمية وكذلك مراعاة الأسر الواحدة مختلفة الثقافات والقيم والثاني تدريب الموظفين العاملين مع هذه الأسر علي مختلف النظريات والنماذج التي تساعدهم في الفهم العميق لثقافة العملاء ومواجهة الصراعات بين القيم لديهم وقيم المجتمع (٣٢)

ولقد وضحت إحدى الدراسات بعض الاستراتيجيات التى تساعد فى التخفيف من الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على العنف الأسرى (التعاون – الإقناع – المشاركة – التشجيع – حل المشكلة)

التكنيكات (المناقشة الجماعية – لعب الأدوار – الرحلات – المحاضرات – المعسكرات – الندوات)

أدوار الاخصائى (المساعد – المشجع – المخطط – المعالج)

المهارات المطلوبة (الاتصال – المناقشة الجماعية – الاستفادة من إمكانيات المؤسسة – المشاركة الجماعية) (٣٣)

وهناك دراسة أخرى كمحاولة لتطوير وتوجيه الممارسة المهنية لخدمة الجماعة فى العملية التعليمية والوقوف على تحديد الصعوبات فى استخدام النماذج العلمية فى خدمة الجماعة وأوصت الدراسة بتنشيط الدورات التدريبية – وورش العمل فى الإشراف للتدريب الميداني وضرورة اضافة مادة علمية نظرية – والدعوة لعقد الكثير من المؤتمرات العلمية (٣٤)

لمواجهة الاضرار المتعددة للتفكك الأسرى وبخاصة زيادة نسبة الطلاق فى بداية الحياة وأكدت على ذلك إحدى الدراسات للتخفيف من الأضرار الناتجة من الطلاق فى المرحلة المبكرة للزواج واستخدام العلاج بالمعنى لفهم الإنسان ذاته والتخفيف من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية (٣٥)

من خلال ما تقدم يستطيع الباحث تحديد مفهوم خدمة الجماعة للدراسة الراهنة

طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية لديها من المعارف والخبرات والمهارات والمداخل الوقائية والتنموية والعلاجية تجعل القائمين بالعمل مع الجماعات بالمؤسسات المختلفة قادرين على مواجهة الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة المصرية

ولتوضيح الفكرة أكثر :-

تتولى إحدى مؤسسات المجتمع الفكرة على سبيل المثال المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وإعداد فريق عمل لجمع البيانات والمعلومات من داخل النطاق التي تعانى من انتشار الظاهرة أو لم تعانى منها نهائيا في جميع محافظات ومراكز وقرى مصر وإعداد:

استمارة استبيان مكونة من خمس عناصر أساسية :-

العنصر الأول : هل يوجد عنف داخل الإطار الأسرى ؟

العنصر الثاني : إن وجد عنف أسرى ماهى أشكاله وأسبابه ؟

العنصر الثالث : ماهى أثاره على (الفرد – الأسرة – المجتمع)

العنصر الرابع : هل تم مواجهة تلك الآثار في الإطار الأسرى و العائلي ؟

العنصر الخامس : هل ترغب الأسرة في مساعدتها لمواجهة تلك الآثار وإعطائها دليل للمؤسسات التي من الممكن مساعدتهم لمواجهة تلك الآثار .

وبذلك ندق ناقوس الخطر داخل كل أسرة ونصل لمجموعة من النتائج :

١- إن الظاهرة محل اهتمام الدولة والمتخصصين لكل أسرة مصرية بناء لتوجهات رئيس الجمهورية

٢- تراجع مرتكبي العنف لان الآثار محل اهتمام الجهات المسؤلة ومحاسبة مرتكب العنف الأسرى .

٣- مواجهة اثأر العنف الأسرى مواجهة فعلية وتعريف الأسرة بالمؤسسات التي تقدم المساعدة والعون لهم والتدخل العلاجي لتلك الآثار .

٤- حصر الظاهرة والتدخل بالدور الوقائى إذا ظهر من الاستبيان الآثار المبكرة لممارسة العنف الأسرى .

٥- التوعية الفعلية والحقيقية لأعضاء الأسرة المصرية لإبعاد تلك الظاهرة وأثارها المدمرة للفرد والأسرة و المجتمع عن طريق وسائل الإعلام والقنوات الفضائية.

٦- تحقيق الهدف الاسمي لطريقة العمل مع الجماعات إحساس الأسرة بسعادة ومرح الحياة .

ثانياً :– مفهوم حماية المرأة المصرية

لأن المرأة المصرية تمثل ثقلاً له إعتباره فى التوزيع الجغرافى لسكان المجتمع المصرى فنسبة الذكور تكاد تكون متساوية ومن هنا تبرز أهمية حماية المرأة المصرية حتى تؤدى دورها فى التنمية الإجتماعية (٣٦)

واكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد السكان التقديري في مصر بالداخل ٩١ مليون نسمة، منهم ٤٦ مليونا و٤١٤ ألف نسمة للذكور بنسبة ٥١%، ٤٤ مليونا و٦٠٩ آلاف نسمة للإناث

بنسبة ٤٩%، وأوضح أن نسبة النوع ١٠٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، مشيرا إلى أن العمر المتوقع عند الميلاد للإناث يبلغ ٧٣.٣ سنة مقابل ٧٠.٥ سنة للذكور عام ٢٠١٦ (٣٧)

فالمرأة المصرية تمثل نصف المجتمع وشريكة الرجل فى الحياة وأن الإسلام الحنيف أوصانا بالنساء خيراً وزيادة الإهتمام العالمى والمحلى بقضايا المرأة كان لابد أن يكون للخدمة الإجتماعية بصفة عامة وخدمة الجماعة بصفة خاصة دوراً فى مواجهة ظاهرة العنف الأسرى وحماية المرأة مستندة إلى الأساليب العلمية للتدخل المهنى وقواعد الممارسة المهنية (٣٨)

لمواجهة تطور العنف الأسرى وان عدم القدرة على حماية المرأة يعتبر وباء إجتماعى خطير وأن عملية مكافحة العنف الأسرى بجهود نظام العدالة الجنائية لا تزال الظاهرة فى إنتشار كبير ، بجانب عملية زيادة الوعى من خلال البحوث نشير أن الأساليب الحالية لا تستطيع مكافحة الظاهرة نهائياً وأوصت الدراسة بضرورة تحسين برامج التدخل لحماية المرأة من الإيذاء الجسدى والنفسى والجنسى ولا يكون ذلك إلا من خلال تدخلات قضائية وبرامج إجتماعية من خلال المتخصصين تحت مظلة قضائية ونظم العدالة الجنائية والتدخل الفعال الحقيقى للحد من إنتشار الظاهرة (العنف الأسرى) (٣٩)

ومن خلال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠

يحرص المجلس القومي للمرأة علي تكثيف الجهود لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة ، ومن خلال التشارك بين المجلس وصندوق الأمم المتحدة للسكان تم وضع تلك الإستراتيجية من خلال نهج المشاركة وتضافر الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتحديد مسئوليات وأولويات كل جهة من أجل التصدي لتلك الظاهرة، باعتبار أن العنف ضد المرأة صورة من صور انتهاكات حقوق الإنسان وعائق أساسي لعملية التنمية.والأسس التي اعتمدت عليها الدراسة هو دستور مصر ٢٠١٤ والذي تضمن مادة لترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين والحماية من آفة أشكال العنف أو التمييز ، وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٤٥ بتشكيل لجنة بتكليف مباشر من السيد / رئيس الجمهورية لدراسة أسباب تلك الظاهرة.

واتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية على سبيل المثال

١- عقد لقاءات مع ممثلي الوزارات المختلفة والمجالس القومية المتخصصة
٢ - تشكيل لجنة تيسيريه عليا [تختص بمراجعة القوانين والقرارات الإدارية ومدي تفعيل الخطط والسياسات ومواجهة فجوات التطبيق] ، ولجان تنفيذية]للمشاركة فى وضع وتنفيذ خطط عمل الإستراتيجية وإعداد تقارير دورية
٣-لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني المعنيين بقضايا المرأة
٤ - خطط عمل علي مستوي الوزارات ومنظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال تنمية المرأة لتنفيذ إستراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة.
٥ - بناء قدرات الجهات المختلفة علي كيفية وضع إستراتيجية ووضع خطة عمل تنفيذية تتضمن الأنشطة/ المخرجات/ فترة التنفيذ/ مؤشرات القياس/ الجهة المنفذه / الجهة المساندة.

٦ - توضيح أشكال العنف المختلفة مثل : العنف الأسري/ العنف المجتمعي/ العنف الاقتصادي/ التحرش الجنسي/ الاعتداء الجنسي/ هتك العرض/ الاستغلال الجنسي /الاغتصاب/ الحرمان من الميراث/ الاتجار فى البشر.
٧ - تعديل فى قانون العقوبات لتشديد العقوبة علي مرتكب أي نوع من أنواع العنف.
٨- الخروج بدراسة حول تقدير التكلفة الاقتصادية لمناهضة العنف ضد المرأة ،والتي تعبر عن مدي انتشار العنف علي مستوي ٢٧ محافظة ، الي جانب تقدير ماتتكلفة الدولة وأيضا المرأة المعرضه للعنف إزاء تلك الظاهرة (٤٠)
ومن خلال العرض السابق فان الخدمة الإجتماعية بطرقها المختلفة تعمل على الحفاظ على كرامةأعضائها وعملائها داخل مؤسسات الخدمة الإجتماعية والتى تعتبر حماية المرأة قضية من مقايا الخدمة الإجتماعية وحقوق الإنسان والتى لها مواثيق والمواد القانونية التى تحمى الإنتهاك لحقوق المرأة وما تتعرض له من عنف والعمل على حمايتها ومساعدتها للحصول على جميع حقوقها وعدم إنتهاك تلك الحقوق داخل المجتمع (٤١)

خطوات المجلس القومى للمرأة لإعداد إستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠

المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بتمكين المرأة المصرية وترتكز اختصاصاته علي تحسين أوضاع المرأة من خلال السياسات والقوانين الداعمة لتحسبين أوضاعها فى كافة المجالات وضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي علي كافة القطاعات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ولأن الهدف الخامس من أهداف التنمية 2030المستدامة يرمي الي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء علي أيه اشكال للتمييز او العنف أو الممارسات الضارة بكافة أشكالها وكذا الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الاجر والعمل المنزلي ، إلي جانب المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة فى كافة المجالات دون إقصاء من خلال القيام بإصلاحات لحصول المراة علي الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والخدمات المالية والميراث وفقا للقوانين الوطنية حماية المرأة المصرية من الأخطار التي تواجهها .

ويشمل ذلك العنف ضد المرأة وتحقيق التمكين الثقافي للمرأة من خلال منع كافة أوجه الاساءة التي توجه للمرأة المصرية وتصحيح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الاعلام تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال منع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة في المجال العام ومنع الممارسات الضارة والمجحفة التي قد تتعرض لها المرأة في الاسرة وتحقيق التمكين القانوني للمرأة من خلال مساندة المرأة في الحصول علي حقوقها القانونية كاملة ودون ابطاء. وانطلاقاً من تبني مصر استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030التي تم إطلاقها فى فبراير ٢٠١٦ ، والمنبثقة من أهداف التنمية المستدامة.

ويسعي المجلس القومي للمرأة إلي وضع استراتيجية وطنية تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة والمساواة بين الجنسين

اولا : مبررات استراتيجية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

١ - لأن الدستور المصري أسس لبناء اجتماعي قوي تحصل المرأة فيه علي حقوقها دون تمييز ويفسح المجال للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة المصرية.

٢ - لأن رؤيه مصر ٢٠٣٠ ترتكز علي بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة بين الجنسين والحقوق والفرص المتساوية من اجل أعلي درجة من الاندماج الاجتماعي.

٣ - لأن الاهداف الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى رؤية مصر ٢٠٣٠ تعتمد علي رفع مستوي الاندماج المجتمعي وحماية الفئات الاولي بالرعاية من خلال المساواة فى الحقوق والفرص.

٤ - لأن المؤشرات التنموية لرؤية مصر ٢٠٣٠ تتضمن تضييق الفجوة بين الجنسين ، وتقليل نسبة السكان تحت خط الفقر وكذا القضاء علي البطالة والوصول الي الصفر فى نسب المرأة المعيلة تحت خط الفقر .

٥ – لأن كل أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تعتمد علي تمتع جميع الرجال والنساء بالحقوق المتساوية في رأس المال المادي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وهو مايتطلب تبني وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات جديدة تدمج جهود تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كافة نواحي التنمية.

٦ – لأن مكون المتابعة والتقييم المبني علي الاسلوب العلمي يجب ان يكون حجر الزاوية في تحديد مدي التقدم المتحقق في مجال تمكين المرأة ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال استراتيجية تربط بين الاهداف ومؤشرات قياس خطط تهدف إلى تغيير دور هذه المراكز بحيث تتيح الدعم القانوني والنصح والإرشاد والتأهيل والرعاية النفسية الذي يحقق للمرأة الحماية (٤٢)

وبناء علية فان جميع الإحصائيات والدراسات الجنائية أثبتت أن المرأة تقع ضحية للجريمة بمعدلات اكبر من الرجال وهو ما تؤكده نتائج الجريمة حول العالم ولذلك أهتم الباحثون في علم الإجرام بالمجني عليه وبحثوا عن العوامل التي تجعل شخصاً مستهدفاً أو يكون ضحية للجريمة دون غيره وقدموا في ذلك تفسيرات مختلفة بعضها يقوم على أسس عضوية ونفسية وبعضها يقوم على أسس اجتماعية ، وعلى ذلك تتضافر ثلاثة عوامل تقف وراء وقوع المرأة كضحية للغنف الذي يمارس ضدها وهي تتلخص في الآتي : .

١ . عوامل فردية تتعلق بطبيعة المرأة كأنثى

٢ . عوامل مجتمعية أي مناخ التهديد بالعنف المحيط بها

٣ . عوامل مفاقمة ترتبط بالموقف الإجرامي ذاته (٤٣)

وبناء على ما سبق يستطيع الباحث تحديد مفهوم حماية المرأة المصرية كالآتى :-

هو الإجراء والخطوات التى تجنب وتدرأ من وقوع الزوجة المصرية فى مشكلة العنف الأسرى عن طريق التحرك السريع بالتدخل المهني من خلال مجموعة الأنشطة المهنية المخططة والمنظمة بالتصور المقترح الجديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات بالأسلوب الوقائي أو العلاجي أو التنموي لإنصاف المرأة المصرية وزيادة قدرتها على التحكم والسيطرة والقضاء والتغلب على الأعراض أسباب المؤدية للعنف الأسرى .

ثالثاً :- مفهوم فيرس العنف الأسرى

العنف ضد المرأة هو كل قول أو تصرف أو رأى أو علاقة من قبل أفراد الأسرة يلحق أذى مادياً أو معنوياً بالمرأة وتميل تدخلاً فى حريتها ويحرمها من التفكير والتعبير عن آرائها بحرية واستقلالية وعدم معاملتها كعضو حر وكفء فى العائلة أو يحولها إلى وسيلة لتحقيق أهداف العائلة والتعدي عليها جسدياً ونفسياً واجتماعيا (٤٤)

ويعرف أيضاً بأنه سلوك يصوره فرد من الأسرة صوب فرد آخر فيها وينطوي على الاعتداء بدنياً عليه بدرجة بسيطة أو شديدة بشكل متعمد ، أملته المواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة فى الانتقام عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها وقد يترتب عليه إلحاق الأذى البدني أو النفسي أو كليهما (٤٥)

والعنف الأسرى تم تعريفه بأنه السلوكيات العنيفة العدوانية بين أعضاء الأسرة والتى ينتج عنه جروح (أذى ، إذلال) وفى بعض الأحيان الموت ، هذه السلوكيات ربنا تتضمن الإساءة الجسدية ، الإغتصاب أو الإستيلاء على الممتلكات والحرمان من الحاجات الأساسية (٤٦)

وأشارت إحدى الدراسات أن العنف الأسرى يسبب فيروس نقص المناعة البشرية وذلك من خلال صلات العداء العائلى والخلافات بين الشريكين وأن الزوجة الأم عندما تعانى من العنف الأسرى والإحساس بالضيق والمعاناة من الحالة النفسية المسيئة فإن ذلك ينتقل من الأم إلى الطفل . وأجريت دراسة على عينة قومها ٣٠٢ رجل وإمرأة وأثبتت النتائج ضعف المناعة البشرية ونقص فى مناعة المرأة مما يتطلب العمل الجاد لمواجهة تلك الفيروسات فى الحياة الإجتماعية وبخاصة فى العلاقات الحميمة الأسرية (٤٧)

ولكن كثيراً ما يشار إلى العنف الأسرى بأنه (جريمة غير مرتبة) وهو وباء ذو أبعاد عالمية ويحدث ذلك بغض النظر عن الدين أو العرف أو الجنس أو السن أو الإعاقة وله آثار مادية وعاطفية ومالية واجتماعية مدمرة على النساء والأطفال والأسرة والمجتمعات فى جميع أنحاء العالم ولذلك فى السنوات الأخيرة تصدر الحكومات سلسلة من التشريعات والإستراتيجيات والمبادرات السياسية لمكافحة العنف الأسرى ويشمل المصطلح إساءة معاملة الزوجة – الزوج وأشكال إساء معاملة الأطفال أو إساءة معاملة أفراد الأسرة الآخرين وأوصت الدراسة بضرورة مواجهة العنف الأسرى ضد المرأة وحمايتها للإستقرار الأسرى (٤٨)

وأن هناك أعراض خطيرة تظهر على الزوجة ومن أهم هذه الأعراض :-

إنخفاض فى الوزن أو زيادة فى الوزن – الإعتلال الصحى – سيطرة أفكار غير منطقية – صعوبة تذكر الأحداث عند التفاعل مع الآخرين – التشكك فى حديث الآخرين – ضعف التركيز عند التعبير عما تريد – الإحساس بالظلم والشعور بالإحباط لعدم قدرتها على تحقيق السعادة – عدم وجود هدف – الرغبة فى الإنطواء والبعد عن الآخرين – ضعف الشعور بالأمان – رفض المشاركة فى المناسبات الإجتماعية –

السرحان أثناء الصلاة – عدم الإنتظام فى العبادات – فقد الثقة بالنفس – الشعور بالنقص من الأخريات – سريعة الإنفعال – قلة النوم – فقدان الشهية للطعام (٤٩)

من خلال ما تقدم يستطيع الباحث تحديد مفهوم فيرس العنف الاسرى للدراسة الراهنة

هو الايذاء للمرأة المصرية المتزوجة بالقول او الفعل مما يؤثر على حياتها صحيا ونفسيا واجتماعيا ويجعلها غير قادرة على تحمل صعوبات ومشكلات الحياة الاسرية

ويعتبر فيرس العنف الأسرى من الفيروسات التى عجزت أجهزة الدولة على مواجهتها بمفردها لما تسببه من خلل فى النظام الأسرى ويتكاثر تلك الفيروسات وتحكم الوظيفة الأسرية حتى يصبح خاملة وصداع مزمن مدمر إذا لم يتم التدخل المهنى لمواجهته بسرعة يؤثر على باقى أعضاء الأسرة من أطفال وظهور الأعراض الخطيرة مثل :-

١- جفاف الحب والمودة والرحمة بين الزوجين .
٢- فشل فى أداء الوظائف الإجتماعية .
٣- قصور فى العلاقات الإجتماعية العائلية .
٤- تشرد الاطفال وضياع مستقبل الأمة المصرية .
٥- شلل تام وعدم القدرة على التحمل لمواصلة الحياة الأسرية .

وبالتالى إذا لم تتعرض تلك الأسر للفحص الدورى الشامل من خلال التصور المقترح ستكون النتيجة هى الموت أو الإنتحار وإنهيار الأسرة وإستحالة العودة مرة أخرى ليصبح الطريق ممهد للطلاق والمحاكم الأسرية وتشرد الأطفال مستقبل مصر وسوء الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والنفسية والصحية لكلا الزوجين ولذلك عندما قرر رئيس الجمهورية أن عام ٢٠١٧ هو عام المرأة والعمل على حمايتها وتنمية قدراتها ومهاراتها لإنتشار العدوى بحيث أصبح نسبة المطلقات ما يقرب من ٤٠% داخل جمهورية مصر العربية .

المبحث الثانى الإجراءات المنهجية للدراسة

اولا - نوع الدراسة والنهج المستخدم

١- نوع الدراسة

دراسة وصفية وقد أستخدم الباحث الدراسة الوصفية للوصول إلى تصور جديد من منظور خدمة الجماعة لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى

٢- المنهج المستخدم المسح الإجتماعى بالعينة

ثانيا - أدوات الدراسة

أعتمد الباحث فى هذا البحث على استمارة استبيان تقوم الزوجات المعرضات للعنف الأسرى باستيفاء بياناتها والتأكد من الصدق الظاهري بعد إجراء عملية التحكيم عليها من قبل أساتذة الخدمة الاجتماعية للتأكد من صدق المضمون والمحتوى وتعديل صياغة الأسئلة والعبارات والاستبيان ويتضمن الاستبيان البيانات التالية :-

١- البيانات الأولية

(الاسم بالرموز – السن – محل الإقامة – المستوى التعليمي – مهنة الزوجة – مهنة الزوج – عدد الأبناء – الدخل الشهري – مصدر الدخل – نوع السكن – طبيعة السكن)

٢- بيانات تتعلق بأسباب العنف الأسرى ضد المرأة المصرية .
٣- بيانات تتعلق بتأثير وسائل الإعلام على ظاهرة العنف الأسرى
٤- بيانات تتعلق برأي الزوجات في كيفية التصدي لظاهرة العنف الأسرى لحماية المرأة المصرية .
٥- مقترحات الزوجات لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى .
٦- أعطيت موازين لإجادة الزوجات على الاستبيان والتي قصرت على ثلاث استجابات كالأتي :-

نعم : ٣ درجات - إلى حد ما : ٢ درجة - لا : درجة واحدة

٧- ثبات الاستبيان
قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لحساب معامل ثبات الاستبيان وذلك بتطبيق الاستبيان على عينة من الزوجات بمحكمة الأسرة - بمدينة الدلنجات - محافظة البحيرة .
وتتكون من ١٦٣ سيدة وحيث تم التطبيق مرتين بفارق زمني عشرين (٢٠يوماً) وأتضح من خلال معامل الثبات أن الاستبيان يتميز بدرجة مناسبة من الثبات (٠,٨٩) .
٨- المعاملات الإحصائية
أ/ معامل ارتباط بريسون لحساب معامل ثبات الاستبيان .
ب/ معامل التكرارات والنسب المئوية .
ج/ الوزن المرجح لترتيب المتغيرات حسب أهميتها من وجهة نظر الزوجات بمحكمة الأسرة .

ثالثا – مجالات الدراسة

١- المجال المكانى :-

تحدد المجال المكانى فى هذه البحث بمحكمة الأسرة بمدينة دمنهور محافظة البحيرة ويرجع ذلك إلى :-

١- محل إقامة الباحث والعلاقة الجيدة بين الباحث والأخصائيين الإجتامعيين بمحكمة الأسرة لمساعدة الباحث فى إجراء الدراسة .

٢- مساعدة الباحث فى الإتصال بالزوجات وطلب الحضور إلى محكمة الأسرة وعرض التعاون عليهن لإجراء الدراسة .

٣- وجود قاعة كبيرة بمحكمة الأسرة تساعد فى جلوس عينة الدراسة براحة ويُسر .

٢- المجال البشرى :- تم إختيار عينة قوامها ١٧٥ سيدة وإعتذرت عن المشاركة نحو ٢٠ (عشرين) سيدة وتم إستبعاد خمسة لا يجيدون القراءة والكتابة نهائياً . ليصبح عدد العينة التى تصلح لإجراء الدراسة قوامها ١٥٠ سيدة متزوجة وتتضح عينة الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح السن لدى البحوثات ن= ١٥٠

م	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
١	من ٢٠ سنة إلى ٢٥ سنة	٢٤	١٦%

٢	من ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة	٣٠	%٢٠
٣	من ٣٠ سنة إلى ٣٥ سنة	٣٢	%٢١,٣
٤	من ٣٥ سنة إلى ٤٠ سنة	٣٤	%٢٢,٧
٥	من ٤٠ سنة إلى ٤٥ سنة	٢٠	%١٣,٣
٦	من ٤٥ سنة إلى ٥٠ سنة	١٠	%٦,٧
٧	من ٥٠ سنة فأكثر	–	–
	المجمـــوع	١٥٠	%١٠٠

ويتضح من خلال الجدول :-

١- أن نسبة الزوجات من ٢٠ إلى ٢٥ سنة ٢٤ سيدة بنسبة ١٦ % وهذا يدل أن نسبة الزوج فى السن المبكر يُعرض الفتاة لعدم إحتواء الأزمات والمشاكل الأسرية .

٢- نسبة الزوجات من ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة ٣٠ سيدة بنسبة ٢٠ % وهذه نسبة كبيرة حيث أن الزوجة فى هذه الفترة من العمر تتميز بالنضج والحرص على إستقرار الأسرة . وتكوين بيت سعيد مما يعطى دلالة أنه من الممكن أن يكون الأزواج سبب أساسى فى العنف الأسرى .

٣- نسبة الزوجات من ٣٠ سنة إلى ٣٥ سنة ٣٢ سيدة بنسبة ٢١,٣ % مما يدل على أن كلما إرتفع السن كلما زادت نسبة المعرضات للعنف الأسرى مما يدل على أنه من الممكن أن يكون هناك نساء وزوجات تتعرض للعنف ولم تتقدم إلى محكمة الأسرة فى النسبة السابقة مما يؤكد أهمية التدخل وحماية المرأة المصرية .

٤- نسبة الزوجات من ٣٥ سنة إلى ٤٠ سنة ٣٤ سيدة بنسبة ٢٢,٧ % مما يؤكد النسبة السابقة وأن العنف الأسرى ظاهرة تستحق الإهتمام والتدخل المفروض لحماية الأسر المصرية من تلك الكارثة الإنسانية التى تزداد كلما يتقدم العمر للمرأة وتعجز عن التحمل وتبدأ فى الشكوى أو طلب الطلاق لتنهار الأسرة ويتشرد الأولاد وتبدأ مرحلة العنف فى المحاكم لينسى كلاً من الزوجين المودة والرحمة .

٥- نسبة الزوجات من ٤٠ سنة إلى ٤٥ سنة ٢٠ سيدة بنسبة ١٣,٣ % مما يستحق التدخل ووضع حلول حقيقية بمساندة المجتمع للحفاظ على الأسرة المصرية وحماية المرأة من العنف الأسرى .

٦- نسبة الزوجات من ٤٥ سنة إلى ٥٠ سنة ١٠ سيدات بنسبة ٦,٧ % مما يؤكد أهمية البحث عن تصور جديد لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة على المجتمع المصرى .

جدول رقم (٢)

يوضح المستوى التعليمى لدى البحوثات ن= ١٥٠

م	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
١	أمية	١٧	%١١,٣

٢	تعليم إبتدائى	٢٥	%١٦,٧
٣	تعليم إعدادى	١٨	%١٢
٤	تعليم متوسط	٣٥	%٢٣,٣
٥	تعليم فوق متوسط	١٣	%٨,٧
٦	تعليم جامعى	٤٠	%٢٦,٧
٧	تعليم فوق جامعى	٢	%١,٣
المجمـــوع		١٥٠	%١٠٠

ويشير الجدول إلى أنه كلما إرتفعت نسبة التعليم زاد تقدم الزوجات بمحكمة الأسرة ويؤكد على خطورة الظاهرة لتصبح نسبة ٢٣,٣ % من الزوجات الحاصلين على مؤهل متوسط ونسبة ٢٦,٧ % من الحاصلين على مؤهل جامعى نحن أمام كارثة حقيقية منذ زمن بعيد نبحث عن حل لتلك الظاهرة العنف الأسرى ولم نتقدم خطوة واحدة وليكن هذا البحث خطوة أولى على طريق الحل الفعلى الواقعى الحقيقى من منظور طريقة العمل مع الجماعات .

٣- المجال الزمنى :- إستغرقت فترة جمع الأعداد النظرى وجمع البيانات وتطبيق الإستبيان وإستخلاص النتائج فترة ستة أشهر من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ .

المبحث الثالث مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

سابعاً :- نتائج الدراسة

ويمكن للباحث مناقشة وتحليل ما توصلت إليه الدراسة فيما يلى :-

أولاً :- مناقشة وتحليل النتائج الخاصة بأسباب العنف الأسرى ضد المرأة المصرية من خلال الجدول التالى :-

م	المتغيرات	الإستجابة	التكرار	الوزن	النسبة	المتوسط	الترتيب

جدول رقم (٣)
يوضح أسباب العنف الأسرى ضد المرأة المصرية ن= ١٥٠
متوسط مرجح للبعد = ١٨,٣
الدرجة النسبية للبعد = ٨٧,١٤
ويتضح من الجدول ما يلى :-

		نعم	لحد ما	لا					
		٣	٢	١					
١	الضعف الجنسى لدى الزوج	٨٠	٥٠	٢٠	٣٦٠	١٢٠	١٣,١	٢,٤	٥
٢	زيادة النفقات والأعباء العائلية	١٣٠	٢٠	–	٤٣٠	١٤٣,٣	١٥,٧	٢,٩	١
٣	شخصية المرأة تكاد تكون عنيفة	٦٠	٧٠	٢٠	٣٤٠	١١٣,٣	١٢,٤	٢,٣	٦
٤	ضعف الوازع الدينى لأحد الزوجين	١١٠	٤٠	–	٤١٠	١٣٦,٧	١٤,٩	٢,٧	٢
٥	إختلاف النشئة الإجتماعية للزوجين	١٢٠	١٥	١٥	٤٠٥	١٣٥	١٤.٧	٢,٦	٣
٦	تعاطى المخدرات والكحوليات	٩٥	٣٠	٢٥	٣٧٠	١٢٣,٣	١٣,٥	٢,٥	٤
٧	طريقة تربية الأولاد تحدث الكثير من الخلافات	١٣٠	٢٠	–	٤٣٠	١٤٣,٣	١٥,٧	٢,٩	١مكرر
	المجمـــوع	–	–	–	٢٧٤٥	٩١٤,٩	%١٠٠	١٨,٣	

١- بينت الدراسة أن السبب الأول من وجهة نظر عينة الدراسة هو زيادة النفقات والأعباء العائلية على عاتق الزوج حيث أن نسبة ١٥,٧ % من إجمالى العينة ومتوسط مرجح ٢,٩ % .

لهذا السبب ومعظم الدراسات السابقة وكذلك معظم توصيات الدراسة الإهتمام بهذا السبب ولكن لكثرة الأعباء والنفقات والإلتزامات وضيق اليد وضعف الدخل والحالة الإقتصادية للبلاد جعل هذا السبب مازال قائماً أصيلاً ولا مفر منه لأى أسرة مصرية غنية أو فقيرة متعلمة أو غير متعلمة تقفز مؤشرات هذا السبب لحدوث مشكلات بين الزوج والزوجة مما يعطى إهتماماً خاصاً فى التصور المقترح ومساعدة الأسرة فى التوجه لبعض المؤسسات التى من الممكن مساعدة الأسرة والتدخل الإجتماعى لحماية المرأة المصرية من التفكك الأسرى والتعرض للعنف الأسرى .

٢- يأتى السبب الأول مكرراً أيضاً من وجهة نظر الزوجات هو طريقة تربية الأولاد وإختلاف وجهات النظر بين الزوج والزوجة يحصل هذا السبب على نسبة مئوية ١٥,٧ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٩ % . ويرجع ذلك لإختلاف التعليم بين الزوج والزوجة وعدم التفاهم لحل تلك المشكلة لصالح الأبناء والعمل والإتفاق على طريقة مناسبة للتربية والتنشئة الإجتماعية للأبناء جيل المستقبل وأحلام الغد المشرق وتوفير الجو الأسرى المناسب لإخراج أجيال صالحة ذات إتزان نفسى ملىء بالحب والسعادة والتعاون والإنتماء للأسرة وللمجتمع وقد راعى الباحث هذا السبب فى التصور المقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لخق المواطن الصالح للمجتمع .

٣- ويأتى ضعف الوازع الدينى لأحد الزوجين فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٩ % ومتوسط مرجح ٢,٧ % وعندما ننظر إلى هذا السبب نجد أن البعد عن الله وعدم إحترام العلاقة الحميمية والرباط المقدس (السكن والمودة والرحمة) بين الزوجين ومراعاة الحقوق كلا الزوجين منهما كلاً للآخر وتنفيذ ما أمر الله به للرجل والمرأة وما كان هناك عنف أسرى ولا نتدخل لحماية المرأة عموماً لكن الله عز وجل قد أمر بمراعاة النساء وكذلك رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك فى الدين الإسلامى فحسب

ولكن فى جميع الأديان السماوية وإن تحدد بصورة أوضح بالدين الإسلامى لذلك نلاحظ من ذلك ونستنتج أن الزوجات لديهم الوعى الكافى لتحديد الأسباب وإجماعهن على ذلك مما يوضح أن الأمر لا يحتاج لتوعية بقدر ما يحتاج إلى تتدخل فعلى وحقيقى وفورى لحماية المرأة بالمنزل وإدراك الرجل الزوج مساندة المجتمع والوصول للمنازل لحل تلك المشكلة ليصبح المنزل مودة ورحمة كما امرنا الله سبحانه وتعالى .

٤- إختلاف التنشئة الإجتماعية للزوجين تأتى فى الترتيب الثالث بنسبة مئوية ١٤,٧ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٦ % . مما يؤكد أن الفروق الإجتماعية والطبقات الإجتماعية والمستوى الإجتماعى والتعليمى للزوج والزوجة أمر مهم جداً .

يجب أن يقدر فى إختيار الشريكين وإقبالهم على الزواج من جانب الأباء والأسر فى أسلوب التربية والدخل الشهرى ووسائل العيش والترفيهية وغير ذلك مما يحدث مشاكل أسرية تؤدى إلى العنف الأسرى بجميع أشكاله ودمار الأسرة فى المستقبل مما يحتاج الأمر إلى توعية وإدراك لذلك لكلا الزوجين أن لم يتم إدراكه قبل الزواج فلابد أن يتفهم كلاهما الأمر بعد الزواج لإستقرار الأسرة والحياة السعيدة

٥- ويأتى الترتيب الرابع تعاطى المخدرات والكحوليات بنسبة ١٣,٥ % ومتوسط مرجح ٢,٥ % وتلك كارثة المنازل وتدمير الحياة الأسرية وإنتشارها فى مجتمع بصورة عجزت وسائل الأمن التصدى لها وللبطالة وعمل الأزواج فى أعمال شعبية للحصول على مصدر للدخل جعلهم عرضة لتعاطى المخدرات والكحوليات وكذلك وسائل الإعلان بان ذلك يجعل الزوج ينسى همومه والهرب من مشاكله الحياتية فى النهاية تدمير الأسرة .

٦- الضعف الجنسى لدى الزوج يأتى فى الترتيب الخامس بنسبة ١٣,١ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٤ % مما يعطى إهتماماً خاصاً بالتوعية للزوجة والزوج لهذا السبب عند التحدث عنه ويحدث أثاراً نفسية خطيرة تظهر بممارسة العنف ضد الزوجة .

٧- شخصية المرأة تكاد تكون عنيفة وجاء هذا السبب فى الترتيب الأخير بنسبة ١٢,٤ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٣ % وهنا يتسائل الباحث هل جاء فى الترتيب الأخير لتحيز المرأة الزوجة لنفسها مع العلم أنه من الممكن أن يأتى فى المرتبة الألوى من وجهة نظر الأزواج الرجال ولكن تلك النتيجة من تطبيق الإستبيان ويجب أن نضع كل الإعتبارات عند التدخل وتوعية الزوجة بالمعاملة السليمة الصحيحة لزوجها ولأولادها ومراعاة كل المؤشرات التى من الممكن ان تؤدى إلى ظهور المشكلة لحماية نفسها وإستقرار أسرتها وجعل منزلها مملكة هادئة لزوجها واولادها ملىء بالحب والمودة والرحمة .

ويتضح مما سبق أهمية مراعاة تلك الأسباب فى البرامج من منظور وطريقة العمل مع الجماعات وحصول هذا البعد الهام على قوة ودرجة نسبية ٨٧,١٤ % ومتوسط مرجح بنسبة ١٨,٣ % وإختيار الأدوات المناسبة لمعالجة ومواجهة تلك الأسباب فى التصور المقترح لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى .

ثانياً :- تأثير وسائل الإعلام على ظاهرة العنف الأسرى ضد المرأة المصرية .

جدول رقم (٤)

يوضح تأثير وسائل الإعلام على ظاهرة العنف الأسرى ضد المرأة المصرية

م	المتغيرات	الإستجابة			التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا					
		٣	٢	١					
١	بعض الأفلام تشجع الرجال على ممارسة العنف ضد المرأة	١٣	١٥	٥	٤٢٥	١٤١,٧	٢٤,٧	٢,٨	١
٢	يركز الإعلان على توعية المرأة المصرية بمخاطر العف الأسرى	٥٠	٧٠	٣٠	٣٢٠	١٠٦,٧	١٨,٦	٢,١	٣
٣	الإعلام يلفت الإنتباه بالأثار الناتجة للعنف الأسرى	٧٠	٢٠	٦٠	٣١٠	١٠٣,٣	١٨	٢	٤
٤	بعض المشاهد الدرامية تعرض المرأة المصرية بالشريرة	١٠٥	١٧	٢٨	٣٧٧	١٢٥,٧	٢١,٩	٢,٥	٢
٥	الإعلام له دور إيجابى في توعية المرأة المصرية وحمايتها من الظواهر والمشكلات الأسرية	٣٠	٨٠	٤٠	٢٩٠	٩٦,٧	١٦,٨	١,٩	٥
	المجمـــوع	-	-	-	١٧٢٢	٥٧٤	%١٠٠	-	-

المتوسط المرجح = ١١,٥ الدرجة النسبية = ٧٦,٥

يتضح من الجدول ما يلى :-

١- فى الترتيب الأول جاء بعض الأفلام التى تشجع الرجال على ممارسة العنف ضد المرأة بنسبة مئوية ٢٤,٧ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٨ % مما تحتاج المعالجة تعاون القنوات الفضائية والدراما المصرية عدم نشر ثقافة العنف ضد المرأة وإظهارها بصورة سيئة وعرض سلوكها بالسلوك المنحرف الذى يجعل الزوج يشك فى زوجته . وأحياناً تتشابه الظروف والتصرفات مما يجعل الزوج يمارس العنف كما فى تلك الأفلام والمشاهد .

هذا الأمر يجعل التدخل المهنى فى غاية الصعوبة لعدم التحكم فى المعروض على شاشات التليفزيون والقنوات الفضائية ولكن حكمت علينا الأقدار بمراعاة هذا السبب الهام وحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى نتيجة تأثير وسائل الإعلام .

٢- وجاء فى الترتيب الثانى عبارة بعض المشاهد الدرامية تعرض المرأة المصرية بالشريرة وحصلت تلك العبارة على نسبة ٢١,٩ % ومتوسط مرجح ٢,٥ % . مما يؤكد أن الإعلام له تأثير على الظاهرة (العنف الأسرى) ويشكل عقول الأزواج بالخوف من ردود الأفعال للزوجة مما يتسم تصرفاتهم بالعنف ضد المرأة حتى لو كانت الزوجة .

٣- وجاء فى الترتيب الثالث بأن الإعلام يركز على توعية المرأة المصرية بمخاطر العنف الأسرى فحصلت على نسبة ١٨,٦% بمتوسط مرجح ٢,١ % حيث أجابت ٥٠ زوجة بنعم و ٧٠ زوجة أجابت

إلى حد ما و ٣٠ زوجة بالإجابة لا . مما يدل أن الإعلام لا يركز على توعية المرأة المصرية بأبعاد تلك الظاهرة الخطيرة .

٤- الإعلام يلفت الإنتباه بالآثار الناتجة للعنف الأسرى سواء بالآثار الناتجة على الفرد والأسرة والمجتمع وحصلت تلك العبارة على نسبة مئوية ١٨% ومتوسط مرجح ٢% . مما يؤكد على ضعف وسائل الإعلام فى التنبيه على الآثار الناتجة للعنف الأسرى من وجهة نظر الزوجات . وأن البرامج المخصصة للمرأة بوسائل الإعلام تركز بشكل كبير على موضوعات لخصوصية المرأة وليست على الظواهر والمشاكل الأسرية مثل العنف الأسرى .

٥- الإعلام له دور إيجابى فى توعية المرأة المصرية وحمايتها من الظواهر والمشكلات الأسرية. حصلت على الترتيب الخامس بنسبة ١٦,٨ % ومتوسط مرجح ١,٩ % مما يؤكد صدق الزوجات فى الإجابة السابقة بضعف وسائل الإعلام فى نشر ثقافة الحفاظ على الأسرة وحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى .

ومن خلال الجدول نجد أن هذا البعد حصل على متوسط مرجح بسنة ١١,٥ % وقوة درجة نسبية ٧٦,٥% . مما يؤكد على هذا البعد والإهتمام به فى التدخل المهنى ومساعدة وسائل الإعلام للمجلس القومى للمرأة وللأبحاث العلمية بالتعاون لحماية المرأة المصرية من ظاهرة العنف الأسرى والتركيز بتلك الظواهر السلبية التى تهدد حياة الأسرة المصرية بدل من نشر التاة المربوطة والتحرش وخلافه من خصوصية المرأة على شاشات الإعلام والتركيز على تلك الظواهر التى تهدد أمن حياة المرأة والأسرة والمجتمع وتشرد الأبناء والعمل على خلق بيت سعيد يساعد فى التنمية والتقدم للأسرة والمجتمع .

ثالثاً :- تحليل ومناقشة رأى الزوجات فى كيفية التصدى لظاهرة العنف الأسرى لحماية المرأة المصرية .

وقد تضمن هذا البعد ١٥ خمسة عشر عبارة وكان ترتيب العبارات بناء على إستجابات العينة كلأتى :-

جدول رقم (٥)

يوضح كيفية التصدى للعنف الأسرى لحماية المرأة المصرية

م	المتغيرات	الإستجابة			التكرار المرجح	الوزن المرجح	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	لحد ما	لا					
		٣	٢	١					
١	تشديد العقوبات من خلال القوانين لحماية المرأة المصرية	١٤٢	٨	–	٤٤٢	١٤٧,٣	٧,٢٦	٢,٩٤	٥
٢	تسهم الزيادات المنزلية للأخصائيين في حماية المرأة المصرية من العنف الأسرى	١٤٥	٥	–	٤٤٥	١٤٨,٣	٧,٣١	٢,٩٦	٤
٣	تتعاونى مع الأخصائيين الزائرين في الكشف عن وجود الظاهرة بمنزلك	١٤٣	٥	٢	٤٤١	١٤٧	٧,٢٥	٢,٩٤	٥
٤	ترغبين في مساعدتك لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى	١٤٧	٣	–	٤٤٧	١٤٩	٧,٣٥	٢,٩٨	٣
٥	تستعينى بالمؤسسات التى يدلك عليها الأخصائيين لمساعدتك في حل المشكلة	١٣٠	١٥	٥	٤٢٥	١٤١,٧	٦,٩٩	٢,٨٣	٦

٦	يمنعك زوجك من التعاون مع الأخصائيين الزايرين لحل المشكلة الأسرية	٥٠	٧٠	٣٠	٣٢٠	١٠٦,٧	٥,٢٦	٢,١٣	٨
٧	الأسرة المصرية في إحتياج إلى تثقيف دائم عن مؤشرات العنف الأسرى	١٤٨	٢	–	٤٤٨	١٤٩,٣	٧,٣٦	٢,٩٨	**٣مكرر**
٨	للمجتمع دور إيجابى وقوى في مواجهة العنف الأسرى في الوقت الحاضر	٤٠	٥٠	٦٠	٢٨٠	٩٣,٣	٤,٦	١,٨٦	٩
٩	تفعيل خط ساخن للإبلاغ عن العنف ضد المرأة داخل الأسرة	١٤٤	٦	–	٤٤٤	١٤٨	٧,٣٠	٢,٩٦	**٤مكرر**
١٠	الزوجات تحتاج لتشجيع للإفصاح عن ما يتعرضن له من عنف أسرى	١٥٠	–	–	٤٥٠	١٥٠	٧,٤٠	٣	١
١١	وجود دار للإيواء للزوجات المعرضات للعنف بالقرى والمراكز	١٤٩	١	–	٤٤٩	١٤٩,٧	٧,٣٨	٢,٩٩	٢
١٢	طلب الطلاق والإنفصال نهائياً عن الزوج لحل المشكلة	٣٠	٥٠	٧٠	٢٦٠	٨٦,٧	٤,٢٧	١,٧٣	١٠
١٣	اللجوء إلى الأهل والأقارب للتدخل لحل الخلافات داخل الأسرة	٤٥	٩٠	١٥	٣٣٠	١١٠	٥,٤٢	٢,٢	٧
١٤	حل الخلافات بالتفاهم مع زوجك بمساعدة الأخصائيين الزائرين بالمنزل	١٥٠	–	–	٤٥٠	١٥٠	٧,٤٠	٣	**١مكرر**
١٥	التوعية المستمرة من خلال وسائل الإعلام للزوج والزوجة لتجنب أسباب العنف الأسرى	١٤٩	١	–	٤٤٩	١٤٩,٧	٧,٣٨	٢,٩٩	**٢مكرر**
المجمـــوع		–	–	–	٦٠٨٠	٢٠٢٦,٧	–	–	–

متوسط مربح = ٤٠,٥ الدرجة النسبية = ٩٠,٠٧

١- وحصلت العبارة (الزوجات تحتاج لتشجيع للإفصاح عن ما يتعرضن له من عنف أسرى) الترتيب الأول بمتوسط مرجح ٣% وبنسبة مئوية ٧,٤٠ % أى ١٠٠ % لمجموع التكرار المرجح ٤٥٠ وهذا يعطى دلالة قوية بأن هناك الكثير من الزوجات يتعرض للعنف الأسرى ولا نعلم عنهن أى شىء وأنهن فى إحتياج لمساندة ومساعدة المجتمع بالتدخل المهنى للأخصائيين الزائريين بالمنازل للكشف عن تلك

الظاهرة ومساعدة الزوجات وتشجيعهن للتعبير والإفصاح عن ما يتعرضن له من عنف أسرى والعمل على إنهاء تلك المشكلة ربما يكون الأمر فى البدايات المبكرة والتدخل الوقائى ومنع الكثير من التطورات ووقف مشكلات آخرى مترتبة عليه من مشكلة صغيرة يمكن التغلب عليها فى البدايات المبكرة وتصحيح مسار الأسرة إلى وضع أفضل وتوعية أكثر والحفاظ على كيانها من خلال التصور المقترح لطريقة العمل مع الجماعات .

٢- وجاءت العبارة (حل الخلافات بالتفاهم مع زوجك بمساعدة الأخصائيين الزائريين بالمنزل) على الترتيب الأول مكرر وهذا يؤكد أن الزوجات فى إحتياج شديد لمن يساعدهم فى حل الخلافات بالتفاهم مع الزوج ويرجع الزوج عن ما يمارسه من عنف ضد زوجته لأى سبب من الأسباب ويجلس بمعاونة الأخصائيين الزائرين ومساعدة الأسرة فى حل خلافاتهم بالتفاهم .

وهنا يتبادر سؤال هل من الممكن أن يقبل الزوج بسهولة إنصاح زوجته لبعض الخلافات ويتعاون فى سهولة ويسر مع الأخصائيين الزائرين لحل الخلافات والتدخل فى حياتهم الشخصية بهذه الصورة والإجابة على هذا التساؤل مطروح فى التصور المقترح وكيفية التغلب عليه وحل الخلافات وقبول الزوج ذلك برضاء تام .

٣- وجاء فى الترتيب الثانى العبارة (وجود دار للإيواء للزوجات المعرضات للعنف الأسرى بالقرى والمراكز والمدن بخلاف المحافظة فقط . وحصلت على نسبة مئوية ٧,٣٨ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٩٩ % أى ما يعادل ٩٩% لتكرار المرجح ٤٤٩ ويعنى ذلك مدى إحتياج الزوجات لمن يمد لهم يد العون والمساعدة وأنهن فى إحتياج إلى سكن إيواء عندما يتم إصرار الزوج على خروجهم من المنزل فأين يذهبون إذا كان من محافظات بعيدة ودائماً تلك المشاكل تحدث بالليل عند عودة الزوج للمنزل وإحداث مشاكل أننا أمام كارثة بكل المقاييس يجب وضع كل ذلك فى الحسبان وليس فقط لمن يعيشون بالمحافظات والمدن الكبيرة ووجود دار الضيافة مما يؤكد أهمية هذا البحث وحماية المرأة المصرية مما تتعرضن له من عنف أسرى يقضى عليها وعلى أبنائها وأسرتها.

٤- وجاء فى الترتيب الثانى مكرر العبارة (التوعية المستمرة من خلال وسائل الإعلام للزوج والزوجة لتجنب أسباب العنف الأسرى) بمتوسط مرجح ٢,٩٩ % ونسبة مئوية ٧,٣٨ % وهنا يأتى دور الإعلام فى التوعية المستمرة وليس فقرة ضمن برنامج إعلامى أو حلقة منفردة ولكن الأمر يحتاج إلى الكثير والكثير بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة وتدخل الدولة وأين نحن علماء الخدمة الإجماعية فرد – جماعة – تنظيم – تخطيط – مجالات من تلك البرامج لماذا لا تأخذ تلك البرامج قدر كبير من الوقت بقناة التعليم العالى الفضائية ، وعرض كامل لتلك الظواهر السلبية التى تؤثر على مستقبل الأسر المصرية والمرأة المصرية .

٥- وجاء فى الترتيب الثالث العبارة (ترغبين فى مساعدتك لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى) بمتوسط مرجح ٢,٩٨ % وبنسبة مئوية ٧,٣٥ % أى أننا أمام حقيقة واقعية تفرض نفسها علينا وأن كل من

يعانون من تلك الظاهرة ذا إحتياج لمد يد العون ويرغبون فى المساعدة الحقيقية ولكن لم يجدوا المساعدة الواقعية الحقيقية للخروج من أزماتهم .

٦- وجاء فى الترتيب الثالث مكرر عبارة (الأسرة المصرية فى إحتياج إلى تثقيف دائم عن مؤشرات العنف الأسرى) بنسبة مئوية ٧,٣٦ % ومتوسط مرجح ٢,٩٨ % وهنا يتسائل الباحث عن إهتمام الباحث بالموضوع من خلال كلمة رئيس الجمهورية بأن عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية وبدأ يطلع على الابحاث والدراسات فوجد رصيد ضخم من الأبحاث فلماذا لم يتم إستخدام تلك الابحاث العلمية فى تثقيف الأسر المصرية .

أننا نبحث فقط دون تدخل واقعى فعلى يشعر به المجتمع والأسر المصرية وهذا الأمر لا ينطبق على ظاهرة العنف الأسرى فقط ولكن للأسف ينطبق على وضع المهنة ككل بالمجتمع .

إننا نحتاج بحق وقفة فعلية نراجع بها أنفسنا لنتدخل ونظهر أنفسنا للمجتمع ومعالجة واقعية لذلك أتمنى من الله أن كل من يطلع على هذا البحث يساعدنى فى الوصول الفعلى لكل أسرة مصرية ومساعدتها للتخلص من ظاهرة العنف الأسرى .

٧- وجاء فى الترتيب الرابع عبارة (تسهم الزيارات المنزلية للأخصائيين فى حماية المرأة المصرية من العنف الأسرى) بنسبة مئوية ٧,٣١ % ومتوسط مرجح بنسبة ٢,٩٦ % مما يؤكد مدى إحتياج المرأة التدخل عن طريق الزيارات المنزلية من قبل الدولة والمجلس القومى للمرأة وجميع المؤسسات المعنية بالمرأة للتدخل لحمايتها من العنف الأسرى .

٨- وجاء فى الترتيب الرابع مكرر عبارة (تفعيل خط ساخن للإبلاغ عن العنف ضد المرأة داخل الأسرة) بنسبة مئوية ٧,٣٠ % ومتوسط مرجح ٢,٩٦ % ونلاحظ مدى صدق وإجابة عينة الدراسة فى الإجابة على الإستمارة وحرصهم على إيجاد حل فى ترتيب العبارات المختارة ونلاحظ أن هناك صدق وأمانة منطقية وأنهن فى إحتياج إلى التدخل المهنى وتفعيل وسيلة إتصال تساعدهن فى التواصل مع المتخصصين لحل مشكلاتهم الأسرية .

٩- وجاء فى الترتيب الخامس عبارة (تشديد العقوبات من خلال القوانين لحماية المرأة المصرية) بنسبة مئوية ٧,٢٦ % ومتوسط مرجح ٢,٩٤ % ونلاحظ أن الزوجات أجابت على تلك العبارة بعد العبارات التى تساعدهن فى حل مشكلاتهن بعيداً عن القانون والاهل مما يوضح لنا حرص الزوجات على حل تلك المشكللة بعيداً عما يضر الزوج حتى لو كان مخطىء وجاءت العبارة بحيث تعبر عن ما يتمنون من تشديد العقوبات بالقوانين عندما تفشل كل المساعى والتدخل لرجوع الزوج عن سلوكه العنيف مع زوجته فعندئذ يأتى دور القانون بالعقوبات الرادعة .

١٠- وجاء فى الترتيب الخامس مكرر عبارة (تتعاونى مع الأخصائيين الزائرين فى الكشف عن وجود الظاهرة بمنزلك) بنسبة مئوية ٧,٢٥ % ومتوسط مرجح ٢,٩٤ % مما يعطى دلالة قوية بحرص الزوجات على التعاون للتخلص من تلك الظاهرة لتعيش المرأة حياة كريمة .

١١- وجاء فى الترتيب السادس عبارة (تستعينى بالمؤسسات التى يُدلك عليها الأخصائيين لمساعدتك فى حل المشكلة) بنسبة مئوية ٦,٩٩ % ومتوسط مرجح ٢,٨٣ % وهكذا يجب علينا الإهتمام بإعداد دليل بالمؤسسات وأرقام التليفونات وعنوان كل مؤسسة والمساعدة التى من الممكن ان تقدمها لمساعدة المرأة المصرية وحمايتها من العنف الأسرى .

١٢- ويأتى فى الترتيب السابع عبارة (اللجوء إلى الاهل والأقارب للتدخل لحل الخلافات داخل الأسرة) بنسبة مئوية ٥,٤٢ % ومتوسط مرجح ٢,٢ % مما يؤكد حرص الزوجات على عدم تدخل الاهل إلا بعد ضيق الصدر وفشل كل المحاولات مع الزوج لأن الأهل من الممكن أن يسهموا فى زيادة المشكلة عند العلم أن إبنتهم تتعرض للإهانة أو الضرب مما يعطى دلالة قوية بصدق وامانة الإستجابات لعينة الدراسة وحرصهن على إيجاد حلول وبترتيب حسب وجهة نظرهن .

١٣- وجاء فى الترتيب الثامن العبارة (يمنعك زوجك من التعاون مع الاخصائيين الزائرين لحل المشكلة الأسرية) بنسبة مئوية ٥,٢٦ % ومتوسط مرجح ٢,١٣ % أى ان الزوجات تحرص اولاً على وجود خط ساخن ودليل لتغلب على إقناع الزوج لهن من إفشاء أسرار المنزل او تعرضه لصورة سيئة وخوفه من التعرض لعقوبة أو أى شىء من الممكن ان يفكر فيه الزوج لذلك من الممكن أن يمنع الزوج زوجته من التعبير بحرية للأخصائيين الزائرين .

١٤- وجاء فى الترتيب التاسع العبارة (للمجتمع دور إيجابى وقوى فى مواجهة العنف الأسرى فى الوقت الحاضر) بنسبة مئوية ٤,٦ % ومتوسط مرجح ١,٨٦ % وهنا نلاحظ عدم إحساس الزوجات بتواجد المجتمع لمساندتهن لحمايتهن إلا عن طريق القانون والعقوبات ولكن التدخل لإيجاد حل يرصى الزوج بالتفاهم والمساعدة الوقائية او العلاجية لم يكن للمجتمع دور إيجابى من وجهة نظر الزوجات عينة الدراسة مما يؤكد على أهمية التصور المقترح من منظور خدمة الجماعة لتفعيل دور المجتمع لحماية المرأة المصرية بصورة واقعية فعلية وليس عبارات إنشائية وهمية على شاشات الميديا .

١٥- وجاء فى الترتيب العاشر العبارة (طلب الطلاق والإنفصال نهائياً عن الزوج لحل المشكلة) بنسبة مئوية ٤,٢٧ % ومتوسط مرجح ١,٧٣ % مما يؤكد أن الزوجات عينة الدراسة تجعل حل الطلاق آخر الحلول التى من الممكن أن تفكر فيها لحل مشكلة العنف الأسرى لأن الطلاق معناه إنهاء العلاقة نهائياً لفشل كل الحلول لعودة الحياة الأسرية مرة أخرى وهنا يتساءل الباحث هل ننتظر للوصول إلى هذل الحل ؟ المدمر للأسرة المصرية أم التدخل بالتصور المقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة من فيرس العنف الأسرى اللعين الذى يُدخل الأسرة ويدمرها ويُعرض الزوجة للإهانة والضرب ويُشرد الأبناء وتضيع الحياة الأسرية وينهار المنزل بسبب مشكلة من الممكن إحتوائها والتغلب عليها بالتدخل الفورى العاجل سواء بالدور الوقائى أو العلاجى لخدمة الجماعة .

رابعاً :- مقترحات الزوجات لحماية المرأة المصرية من فيرس العنف الأسرى

ولقد أجابت عينة الدراسة وقدمت بعض المقترحات الهامة التى يجب الأخذ بها ووضعها فى الإعتبار عند معالجة الظاهرة لحمايتهن من العنف الأسرى كالآتى :-

جدول رقم (٦)

يوضح المقترحات للزوجات لحمايتهن من العنف الأسرى

م	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية
١	وجود موقع على الإنترنت للتواصل وإدارة الحوار مع الزوجات التى تعانى من العنف الأسرى	١٣٠	٨٦,٧ %
٢	تقديم مساعدات إقتصادية للأسر التى تعانى من العنف الأسرى	١٤٥	٩٦,٧ %
٣	تدريب الأخصائيين بمحاكم الأسرة تدريباً حقيقياً على حل المشاكل الأسرية وليس أخذ بيانات فقط وتحويلها لجلسة قضائية	١٥٠	١٠٠ %

ويتضح من الجدول السابق أن المبحوثات عرضنا ثلاث مقترحات :-

١- وجود موقع على شبكة التواصل الإجتماعى الإنترنت لعرض مشكلاتهن الأسرية وذلك بتكرار ١٣٠ مفردة ونسبة مئوية ٨٦,٧ % مما يعطى دلالة أن تطور المجتمع وإستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل شبكات التواصل الإجتماعى ليس ببعيد عن كل منزل فى مصر مما يتيح للزوجات التعبير الحر عن مشكلاتهن بوضوح والرد عليها من متخصصين ومتابعين ومهتمين بالظاهرة لحماية المرأة المصرية من كل المؤشرات التى تدل على وجود الظاهرة وتقديم الحلول الفورية ومشاركة المرأة فى الإستفادة وتنفيذ تلك الحلول ومتابعة تقويمها مع الزوجة مما يتيح فرصة أكبر وأسرع للتدخل المهنى لحل ومواجهة تلك الظاهرة (العنف الأسرى) وحماية الزوجة وإتاحة الفرصة لها فى أى وقت وفى أى مكان لعرض المشكلة وإيجاد الحلول وتنفيذها والإحساس بالمرح والسعادة والحياة الأسرية فى جو من السعادة وبإهتمام الدولة والمتخصصين وبذلك نقول لكل الزوجات نحن معكم ونمد يد العون والمساعدة أينما كنتم وفى أى وقت وهذا مقترح هام ولابد أن يوضع فى الإعتبار .

٢- وقدمنا مقترح ثانى وهو تقديم مساعدات إقتصادية بتكرار ١٤٥ مفردة بنسبة مئوية ٩٦,٧ % وعندما ننظر لتلك المقترح نلاحظ مدى حرص الزوجات على إيجاد حلول واقعية فإذا كانت المشكلة إقتصادية وزيادة الاعباء العائلية على كلهل الأسرة ، فعندما نعرض عليهن التدخل للمساعدة فعلينا تقديم المساعدة فعلاً مهما كانت حتى ولو كانت مساعدات إقتصادية لابد من توفير الدعم المادى وإعداد دليل لبعض المؤسسات الخيرية التى من ضمن أنشطتها تقديم المساعدات الإقتصادية ومساعدة

تلك الأسر إذا كنا نبحث عن مواجهة حقيقية لحماية المرأة المصرية من الظروف الإقتصادية الصعبة التى تدمر كيان الأسر وتشرد الأبناء .

٣- وجاء مقترح ثالث وهو تدريب الاخصائيين بمحكمة الأسرة بتكرار ١٥٠ مفردة بنسبة ١٠٠% وهذا مؤشر خطير جداً لابد من وضع حل له بالتعاون مع السلطة القضائية فإن عملية التعيين بتلك المحاكم ولا نخجل من ذلك بالوساطة ووضه شخص غير مناسب فى هذا المكان وأصبح الموظفين والأخصائيين عبارة عن كتب يكتبون فقط وإرسال خطابات إستدعاء وإنذار أول وإنذار ثانى ولا يوجد أى جلسات مقننة ولكن جلسات شكلية للزوج والزوجة وتبادل الشتائم والسب والقذف وعرض الاكاذيب لتبرير وتنتهى الجلسة بفشل مساعى الصلح وتحويلها إلى جلسة قضائية فلابد من التدخل لتدريب الأشخاص الذين يتعاملون مع العملاء (الزوجات) بطريقة علمية فنية صحيحة للوصول إلى حلول واقعية .

المبحث الرابع التصور المقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات

التصور الجديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة من العنف الأسرى وذلك على النحو التالى :

اولا : الاسس التى يقوم عليها التصور :-

١- نتائج الدراسات العالمية والعربية التي تناولت الظاهرة

٢- الأساس النظري لطريقة العمل مع الجماعات .

٣-النماذج التي ترتبط بطريقة خدمة الجماعة وتساعد الاخصائى الاجتماعي لحماية المرأة من العنف الأسرى .

ثابيا اهداف التصور الجديد : -

١- يهدف التصور إلى حماية المرأة بصورة واقعية داخل الأسرة المصرية وتفعيل دور خدمة الجماعة مع النماذج والدراسات والبحوث العالمية والعربية .

٢- زيادة الخدمات والأنشطة المقدمة للأعضاء داخل الأسرة .

٣- الظاهرة تمثل تحدى لأمن المجتمع وتؤثر على تقدمة ورفاهيته ولا يتقدم بدون أسرة صالحة متماسكة مترابطة فلابد أن تشعر المرأة باهتمام المجتمع بمواجهة حقيقية .

من هنا لابد من ربط اهداف التصور بعناصر خدمة الجماعة على النحو التالى:-

١- عضو الجماعة : -

المرأة المصرية وكل إمرأة تعانى من العنف الأسرى

٢- الجماعة : -

٣- الأخصائى الممارس :-

كل متخصص مهني مدرب يتعامل مع المراة بالمؤسسات المختلفة وقادر على جمع المعلومات والبيانات عن مدى انتشارا لظاهرة ويطبق الاستبيان بطريقة سليمة ويعطى بعض التوجيهات السريعة إذا لاحظ إن الأسرى تعانى من العنف الأسرى وإنها على استعداد لتقبل المساعدة المهنية مع باقي فريق العمل .

٤- البرنامج :-

يصمم البرنامج طبقا لأهداف التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات ولابد أن يحتوى البرنامج على المداخل المتعددة لتعامل مع كل الفئات العمرية من النساء وكذلك مناسب لمختلف الأنشطة الاجتماعية – الثقافية – الدينية – الترويحية – الصحية وارتباط ذلك بجدول زمني مناسب للتدخل المهني لمواجهة الظاهرة وإشباع الاحتياجات الأساسية لأعضاء الأسرة سواء النفسية والعاطفية – الاقتصادية – الصحية – الاجتماعية ولان البرنامج هو وسيلة لتنمية وعى المرأة لحمايتها من العنف الأسرى و يساعد في نمو الفرد والجماعة و المجتمع لخلق المواطن الصالح الذي يستطيع التوافق مع مشكلات الحياة ويتعاون مع فريق العمل لتنمية قدراته ومهاراته وخلق جو من الألفة والمحبة والتفاعل الايجابي البناء لتصبح الأسرة متماسكة مترابطة للإحساس بسعادة ومرح الحياة والمساهمة في تقدم ونمو الأسرة ورفعة وتقدم المجتمع .

٥- المؤسسة :-

كل مؤسسة تهتم بحماية المرأة من العنف الأسرى (مجال رعاية الأسرة – حماية الطفولة – محكمة الأسرة – الشرطة – مؤسسات المجتمع المدني)ويتطلب ذلك الاتى :-

أ- جعل المؤسسات أكثر استجابة لحاجات الأعضاء داخل الأسرة

ب- تعاون فريق العمل بشكل جاد وفعال لإشباع احتياجات الأعضاء ومواجهة الظاهرة

ج- الاهتمام بمصادر التمويل لتنفيذ البرامج وتوفير احتياجات الأسرة الاقتصادية وتقديم الرعاية الصحية

د- تيسير قواعد وإجراءات العمل بتلك المؤسسات لفريق العمل لتنفيذ الأنشطة المختلفة

ذ- الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة وتدريب فريق العمل عليها لسهولة جمع المعلومات وتقييمها والاستفادة منها

٦ - المجتمع : -

هو كل مجتمع سواء حضرى – ريفى – صحراوى

ولان الظاهرة محل الدراسة يعانى منها المجتمع وعزمنا على القضاء عليها بصورة حقيقية يتطلب منا الاتى :-

أ- تبادل الخبرات والتجارب بين الأخصائيين الاجتماعيين

ب- نشر ثقافة الأسرة السعيدة

ج- زيادة الوعى الأسرى بابعاد الظاهرة والآثار المدمرة على الفرد والجماعة و المجتمع

د- التنسيق بين المؤسسات سواء الحكومية او الاهلية لمواجهة الظاهرة

ذ- العمل على التدخل المستمر بالبرامج الؤقائية والعلاجية والتنموية للقضاء على تلك الظاهرة التى تهدد حياة المرأة والرجل والأبناء والمجتمع .

ثالثا – المؤجهات النظرية للتصور : -

١- الأساس النظري لخدمة الجماعة ٢- المداخل الؤقائية – العلاجية – التنموية

٣-النظرية المعرفية ٤- النظرية التفاعلية ٥- نظرية الأنساق

٦- نظرية الاتصال ٧- نظرية التعلم الاجتماعي ٨- نظرية الإحباط والعدوان

رابعا – الاستراتيجيات المستخدمة فى التصور : -

١-إستراتيجية الإقناع ٢- إستراتيجية المواجهة ٣- إستراتيجية الضغط

٤- إستراتيجية التمكين ٥-إستراتيجية إعادة التوازن ٦- إستراتيجية البناء المعرفي

خامسا -النماذج والتكنيكات المهنية التي يطبقهااخصائى خدمة الجماعةفى التصور

النماذج

١-نموذج العلاج الأسرى ٢- نموذج التركيز على الشخص ٣- نموذج التعديل السلوكي

٤- نموذج التدريب على المهارات ٥- نموذج حل المشكلة

التكنيكات

١- المناقشة الجماعية ٢- أساليب لعب الأدوار ٣- الندوات ٤-المحاضرات ٥- ورش العمل

سادسا – الأدوار المهنية للاخصائى الاجتماعي :-

المدافع – الوسيط – المبادر – مانح القوة – الخبير – المفاوض

سابعا – المؤسسات التي من الممكن أن تساعد فى حماية المرأة من العنف الأسرى :

١- المجلس القومي للمرأة ٢- دور العبادة والمؤسسات الدينية

٣- مؤسسات المجتمع المدني ٤- مراكز رعاية الشباب

٥- المؤسسات الإعلامية والحقوقية ٦- محاكم الأسرة

٧- أقسام ومراكز الشرطة

إن التنسيق بين المؤسسات والعمل على مواجهة الظاهرة والآثار الناتجة عنها بشكل مبكر يحفظ المجتمع والأسرة من تلك القنبلة الموقوتة . وعندما ننظر لظروف الحياة والمشكلات التي يتعرض لها كلا من الزوجين والنفوس مليئة بالشحنات السلبية ونزع فتيل الأزمات تنفجر القنبلة وتدمر جميع أواصر الرحمة وتتفكك الأسرة ويتشرد الأبناء . وهنا نتساءل إننا نشاهد الظاهرة ونتدخل لمواجهتها ولكن حتى ألان لم يتم القضاء عليها .فمن خلال التصور الجديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات نفرض على الأسرة مواجهة حقيقية . ويتبادر إلى الذهن سؤال إن الخدمة تتطلب ولا تفرض ؟ فهل وزارة الصحة تقف وتنتظر

المرضى بالمؤسسات الطبية . ام هناك تتدخل وقائى وزيارة أفراد المجتمع بالمنازل وإجراء التحاليل الأزمة لمؤاجهة الفيروسات والأوبئة المزمنة . وهنا بتسال الباحث لماذا لانتدخل مثل وزارة الصحة . ولماذا لانرجع الى بداية نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية والاخصائى الزائر . لأننا أمام ظاهرة منتشرة تعانى منها الكثير من الأسر وهى السبب الاساسى في مشكلات المجتمع .

مقياس مقترح يمكن الاستعانة به فى التدخل المهنى لطريقة العمل مع الجماعات من اعداد الباحث

مقياس العنف الأسرى

أختي عضوه الجماعة

الرجاء الإجابة على هذا المقياس بكل صدق لمساعدتك وذلك من خلال وضع علامة

(√) أمام العبارة التى تتكرر كثيراً جدا

(√) أمام العبارة التى تتكرر أحياناً لحد ما

(√) أمام العبارة التى لا تحدث نهائياً

مع العلم أن هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمى

ونشكر حسن تعاونك مع الباحث

د/ السيد عبدالمقصود رزق

أولاً : البعد الخاص بجانب الإيذاء الجسدى

م	العبارة	نعم كثير جداً	أحياناً لحد ما	لا
١	يقوم الزوج بجذبك من شعرك بشدة			
٢	من الممكن أن يقذفك زوجك بأي شيء أمامه			
٣	ضربك زوجك وأحدث بك إصابات			
٤	تُعانى من إصابات وعاهات نتيجة ضرب زوجك			
٥	عند غضب زوجك يقوم بكسر أشياء المنزل			
٦	يضربني زوجي كأنه يضرب رجل أمامه			
٧	أمسك زوجي برأسي وضربني في الحائط			

٨	أحياناً يصفع الزوج زوجته على وجهها			
٩	في بعض المواقف قام زوجي بضربي أمام الناس			
١٠	ذهبت إلى المستشفى بسبب ضرب زوجي لي			

ثانيًا : البعد الخاص بجانب الإيذاء النفسى والجنسى

م	العبارة	نعم كثير جداً	أحياناً لحد ما	لا
١	يتحدث زوجك بسوء عن علاقته معك للآخرين			
٢	يتعمد الزوج أهانتك أمام الآخرين			
٣	زوجك لديه الرغبة في خيانتك مع امرأة أخرى			
٤	يتلفظ بألفاظ تخدش الحياء معك			
٥	يمنعك من الزيارات العائلية لأهلك			
٦	يتجاهل وجودك في المنزل وأمام الناس			
٧	حرمانك من حقك الشرعي معه			
٨	يحدث مشاكل عند الاختلاط بالجيران			
٩	يظهر عيوبك وأوجه النقص في جسدك			
١٠	يطلب حقه الشرعي بالقوة دون رضائك			

ثالثًا : البعد الخاص بجانب الاستقرار الأسرى

م	العبارة	نعم كثير جداً	أحياناً لحد ما	لا
١	لا أشكو لأى إنسان لأنها أمور عائلية			
٢	لا أطلب الطلاق لأني أعتمد عليه اقتصاديا			
٣	الشعور بالذنب لأنني مسئولة عن سلوكي الدافع للعنف			
٤	أخشى على أولادى من الضياع			
٥	أترك المنزل لفترات طويلة			
٦	الانفصال عنه بهدوء منعاً لمزيد من المشاكل			
٧	لأنني أحبه ولا أستطيع الانفصال عنه			
٨	أحاول التفاهم معه لحل جميع مشكلاتنا			
٩	الاستعانة بمؤسسات الدولة للتدخل وحل المشكلة			
١٠	أعطى له كل مرتبي وأحرم نفسي من كل شيء			

مراجع الدراسة

١- عبدالخالق محمد عفيفى - بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة .المكتب الجامعى الحديث – الإسكندرية – ٢٠١١ ص٥ .
٢- ناهد رمزى وآخرون - العنف ضد المرأة – المجلة الإجتماعية القومية – المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية – القاهرة ٢٠٠٠ ص ١- ٢ .
٣- الجازية الهامى - العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى نحو كسر حاجز الصمت . مؤتمر الكرامة حول العنف الأسرى – البحرين – ٢٠٠٨ ص٥ .
٤- عائض سعد الشهدانى - الخدمة الإجتماعية ودورها فى مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة . العنف الأسرى نموذجاً – مجلة جامعة الملك عبدالعزيز السعودية ٢٠٠٩ ص١٠٧ .
٥- أسماء بدرى الإبراهيم - الصحة النفسية لدى النساء المعنفات . مجلة الجامعة الإسلامية – العدد الثانى – المجلس الثامن عشر – يونيو ٢٠١٠ ص٣٠٢ .
٦-عبدالناصر عوض أحمد جميل - النزاعات الأسرية من منظور الخدمة الإجتماعية – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية ٢٠١٢ ص٧٣ – ٧٤ .
٧- عبدالناصر عوض أحمد جميل - العلاقة بين التوافق الأسرى والإنتماء المجتمعى ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الأول – المعهد العالى للخدمة الإجتماعية – المنصورة – يونية ٢٠١٠ ص٥ .
٨- ماجد محمد حنفى - التدخل المهنى لطريقة خدمة الجماعة وتعديل السلوك اللاتوافقى فى المعاملات داخل الأسرة – المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان – مارس ٢٠٠١ ص٢٧٥ .
9- Meryl Nadil – social work Mdsenuice learning part ner ships for social justice – westuirgini a uniuersity . n . y 2007 .
١٠- فوزية سبيت الزبير - الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسرى الموجه إلى المرأة فى المجتمع السعودى لتحسين نوعية حياتهن – دراسة بالمؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون – كلية الخدمة الإجتماعية حلوان – المجلة الخامسة ٢٠٠٩ ص٢٥٦٤ .
11- Sherara .A. williomns – uiolence in terry Miyrahi . iarry E – Danis – Editors im chief ' Ency clopedia of social work – no (4) n. A. S. W- press – oxford university press 2008 .
12-Sandra l. Martin and others – Prmary prevention of violence igainst women . Training needs uiolence practioners published on line . no14 . 2009 .
13- Ligh Allenda – Relationship uiolence women perpetrators psy . Disser Tation – uninersity of Laverne califormia2004.
١٤- عبير حسن على الزواوى - دور مقترح لأخصائى خدمة الجماعة فى التخفيف من مشكلة العنف الأسرى فى المجتمع الريفى – مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإجماعية – العدد الحادى والثلاثون – الجزء السابع ٢٠١١ ص٣٣١٠ .
١٥- خالد محمد السيد حسانين - إستخدام برنامج إرشادى من منظور خدمة الجماعة فى إكساب المتزوجين حديثاً بعض مهارات الحياة الزوجية – المؤتمر العلمى الدولى الثالث والعشرون – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان مارس ٢٠١٠ .
١٦- عبير حسن على الزواوى - دور مقترح لأخصائى خدمة الجماعة فى التخفيف من مشكلة العنف الأسرى فى المجتمع الريفى . مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان – العدد الحادى والثلاثون – الجزء السابع أكتوبر ٢٠١١ ص٣٣٧٨ .
١٧- عمرو محمد العربى عباس - الآثار التربوية المترتبة على بث بعض موضوعات العنف فى التليفزيون . رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التربية – جامعة جنوب الوادى فرع سوهاج ٢٠٠٣ .
١٨- هدى توفيق محمد سليمان - دور الجمعيات النسائية فى تمكين المرأة من المشاركة فى الحياة العامة . دراسة فى إطار الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية – مجلة الدراسات فى الخدمة الإجتماعية

والعلوم الإنسانية – كلية الخدمة الإجتماعية العدد السادس عشر – الجزء الثالث – إبريل ٢٠٠٤ ص١٢٠٤ .
١٩- لبنى محمد عبدالمجيد - تمكين المرأة من مواجهة إحتياجات ومشكلات المرأة فى المجتمعات المحلية – مجلة الدراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان – العدد السادس عشر – الجزء الثالث – إبريل ٢٠٠٤ ص ١٥٠٦ – ١٥٠٧ .
٢٠- نورة رشدى عبدالواحد أحمد - تقييم لأنشطة مكاتب التوجيه والإستشارات الأسرية – المؤتمر العلمى الثانى عشر – الخدمة الإجتماعية والإصلاح الإجتماعى فى المجتمع العربية المعاصر – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان – المجلد الأول ١٦ – ١٧ مارس ٢٠٠٥ ص١٩٥ .
٢١- محمد سيد فهمى - إتجاهات الشباب الجامعى نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الإجتماعية فى مواجهتها . مجلة الدراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية – كلية الخدمة الإجتماعية جامعة حلوان – العدد الخامس – أكتوبر ١٩٩٨ – ص١٩٠ – ١٩١ .
22-Adrienne Dessel . using intre group to promte social work justice and change – journal of social work .VOL(51) '2006.
٢٣- نصيف فهمي منقريوس - النظريات العلمية والنماذج المهنية بين البناء النظري والممارسة في العمل مع الجماعات ، القاهرة ٢٠٠٩ .
٢٤- عماد ثروت شرقاوى حسن - تصور مقترح من منظور طريق العمل مع الجماعات لتحقيق العدالة الإجتماعية للمرأة المعرضة للعنف الأسرى . المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان ١٠ – ٢٠٠٩/٣/١١ المجلد الخامس – ص٢٢٩٥ – ٢٢٩٦ .
٢٥- عبدالخالف محمد عفيفى -بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة . المكتب الجامعى الحديث – الإسكندرية – ٢٠١١ ص٢٠٧ .
٢٦ - سوسن فريد - السمات النفسية لمرتكبي جرائم السلوك العنيف - دراسة علي عينة من المودعين بالسجون في مرحلة الشباب - الأبعاد الإجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصرى - المؤتمر الرابع - المجلد الثاني - المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية القاهرة ،٢٠٠٢ ص ٦٣٩ – ٦٤٠ .
27 -2017 SERRATA , JOSEPHINEV - Expanding evidence-based practice models for domestic violence initiatives: A community-centered approach - Psychology of Violence. Vol.7(1), 2017, pp. 158-165.
28-Goodman, Lisa A -Bringing a network-oriented approach to domestic violence services: A focus group exploration of promising practices . Violence Against Women . Vol. 22(1) , 2016, pp . 64-89.
29- Tarzia, Laura - DECIDE: An online intervention drawing on the psychosocial readiness model for women experiencing domestic violence -Women's Health Issues. Vol.26(2), 2016, pp. 208-216 .
30- Hamel, John - " But she's violent, too! ": Holding domestic violence offenders accountable within a systemic approach to batterer intervention - Journal of Aggression, Conflict and Peace Research. Vol.4(3), 2012, pp. 124-135.
31- Wallpe, Courtenay Silvergleid - Engaging a systems approach to evaluate domestic violence intervention with abusive men: Reassessing the role of community- Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering. Vol.71(10-B),2011, pp. 6492.
32- Garcia-Leeds, Claudia B. Towards a new model of intervention with latino families surviving domestic violence . Dissertation Abstracts

International: Section B: The Sciences and Engineering. Vol.71(3-B),2010, pp. 2046.
٣٣- عطيات احمد إبراهيم – تصور مقترح لدور اخصائى العمل مع الجماعات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على التفكك الأسرى لدى طلاب الجامعة – المؤتمر الرابع والعشرون – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ٢٠١١
٣٤- نورية محمد المعيلى – النماذج العلمية فى طريقة العمل مع الجماعات كموجه للممارسة المهنية – المؤتمر العلمي الدولي السابع والعشرون للخدمة الاجتماعية – الجزء الخامس – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ٢٠١٤
٣٥- محمد عبد الحميد احمد عبد الحميد مسعود – ممارسة نموذج العلاج بالمعنى فى خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة من الطلاق فى المرحلة المبكرة للزواج- دراسة مطبقة على الفتيات المطلقات بالمناطق العشوائية – المؤتمر العلمى الدولى السادس والعشرون – الجزء السادس – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان – ٢٠١٣ – ص ٢٢٨٧
٣٦- محمد سيد فهمى - المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة فى العالم الثالث – المكتب الجامعى الحديث – الإسكندرية ٢٠٠٤ ص٢٨٥ .
٣٧- الجهاز المركزي للإحصاء»: الذكور أكثر من الإناث في مصر.. والنساء أطول عمرًا إحصائية »
كاملة الثلاثاء ٠٧-٠٣-٢٠١٧
٣٨- محمد سيد فهمى - إتجاهات الشباب نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الإجماعية فى مواجهتها . مجلة دراسات فى الخدمة الإجماعية والعلوم الإنسانية – كلية الحقوق – جامعة حلوان – العدد الخامس - أكتوبر ١٩٩٩ ص٦٤١ .
39- ARMSTRONG, EDWARD T PERCEPTIONS OF THE EFFICACY OF THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM'S APPROACH TO DOMESTIC VIOLENCE. DISSERTATION ABSTRACTS INTERNATIONAL SECTION A: HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES. VOL.67(6-A),2006, PP. 2328.
٤٠ - شيماء نعيم - ورقة عمل حـول جهود المجلس القومي للمرأة لادماج منظور النوع الاجتماعي فى التخطيط للتنمية الادارة العامة للتخطيط والسياسات 2016
41-STANLEY . L- WITKEN – HUMAN RIGHTS AND SOCIAL WORK – JOURNAL OF NATIONAL . ASSACIALIAN OF SOCIAL WORKS VOL (43) 1998 . P 200 .
٤٢ - مايا مرسي ورشة عمل عقدت لمناقشة تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تقدم المرأة في العالم وتحويل الاقتصاديات وإحقاق الحقوق استراتيجية المرأة ٢٠٣٠ الثلاثاء ١٧-٠١-٢٠١٧ .
٤٣- سهير عبد المنعم - أبعاد العنف ضد المرأة في السياسة الجنائية في الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري المؤتمر السنوي الرابع المجلد الثاني المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ٢٠٠٢ ص٩٧٨ .
٤٤- عادل مجاهد الشربجى - العنف العائلي ضد المرأة .ورقة عمل للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة – المجلس الأعلى للمرأة اليمن ٢٠٠٤ص٢٦ .
٤٥- طريف شوقى محمد فرج - العنف فى الأسرة المصرية . دراسة نفسية استكشافية ، الخالصات والدلالات والأطروحات المستقبلية . مؤتمر الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصري – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة ٢٠٠٢ ص٩ .

46- Barker . R- the social work dictionary – 5 the d- n – a– s – w . press . Bal timore, MD 2003 p 138 .
47- Elm Quist, Joanna - The relationship between family-of-origin violence, hostility, and intimate partner violence in men arrested for domestic violence: Testing a meditational model -Violence Against Women. Vol.22(10), 2016, pp. 1243-1258.
48- Joseph, Janice . Agency Response to Female Victims of Domestic Violence : The British Approach . Criminal Justice Studies: A Critical Journal of Crime, Law & Society. Vol.19(1), 2006, pp. 45-60 .
٤٩- أزهار محمد عيسوى إبراهيم : المشكلات الأسرية للزوجة الريفية فى الأسر متعددة الزوجات . المؤتمر العلمى الدولى الرابع والعشرون – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان – المجلد الرابع مارس٢٠١١ ص١٧٢٩ – ١٧٣٠ .

ملاحق الدراسة

استمارة بحث بعنوان

تصور جديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى .

دراسة وصفية مطبقة على محكمة الأسرة بمدينة دمنهور محافظة البحيرة .

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمي

الباحث

د) السيد عبدا لمقصود أحمد رزق

أولاً : البيانات الأولية

١) أسم الزوجة بالرموز : .....

٢) السن : .....

٣) محل الإقامة : ريف ( ) حضر ( )

٤) المستوى التعليمي : .....

٥) صفحة الزوجة : ( ) صفحة الزوج : ( )

٦) عدد الأبناء : ذكور ( ) إناث ( ) لا يوجد ( )

٧) الدخل الشهري للأسرة : ( )

٨) مصدر الدخل : ( )

٩) نوع السكن : إيجار ( ) تمليك ( )

١٠) طبيعة السكن : مستقل ( ) أهل الزوج ( )

أهل الزوجة ( ) أخرى تذكر ( )

ثانياً : بيانات تتعلق بأسباب العنف الأسرى ضد المرأة المصرية .

م	المتغيرات	الإستجابة		
		نعم	لحد ما	لا
١	الضعف الجنسى لدى الزوج			
٢	زيادة النفقات والأعباء العائلية			
٣	شخصية المرأة تكاد تكون عنيفة			
٤	ضعف الوازع الدينى لأحد الزوجين			
٥	إختلاف النشئة الإجتماعية للزوجين			
٦	تعاطى المخدرات والكحوليات			
٧	طريقة تربية الأولاد تحدث الكثير من الخلافات			

ثالثاً : بيانات تتعلق بتأثير وسائل الإعلام على ظاهرة العنف الأسرى

م	المتغيرات	الإستجابة		
		نعم	لحد ما	لا
١	بعض الأفلام تشجع الرجال على ممارسة العنف ضد المرأة			
٢	يركز الإعلان على توعية المرأة المصرية بمخاطر العف الأسرى			
٣	الإعلام يلفت الإنتباه بالأثار الناتجة للعنف الأسرى			
٤	بعض المشاهد الدرامية تعرض المرأة المصرية بالشريرة			
٥	الإعلام له دور إيجابى في توعية المرأة المصرية وحمايتها من الظواهر والمشكلات الأسرية			

رابعاً : بيانات تتعلق برأى الزوجات فى كيفية التصدى لظاهرة العنف الأسرى ضد المرأة المصرية .

م	المتغيرات	الإستجابة		
		نعم	لحد ما	لا
١	تشديد العقوبات من خلال القوانين لحماية المرأة المصرية			
٢	تسهم الزيادات المنزلية للأخصائيين في حماية المرأة المصرية من العنف الأسرى			
٣	تتعاونى مع الأخصائيين الزائرين في الكشف عن وجود الظاهرة بمنزلك			
٤	ترغبين في مساعدتك لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى			
٥	تستعينى بالمؤسسات التى يدلك عليها الأخصائيين لمساعدتك في حل المشكلة			
٦	يمنعك زوجك من التعاون مع الأخصائيين الزايرين لحل المشكلة الأسرية			
٧	الأسرة المصرية في إحتياج إلى تثقيف دائم عن مؤشرات العنف الأسرى			
٨	للمجتمع دور إيجابى وقوى في مواجهة العنف الأسرى في الوقت الحاضر			
٩	تفعيل خط ساخن للإبلاغ عن العنف ضد المرأة داخل الأسرة			
١٠	الزوجات تحتاج لتشجيع للإفصاح عن ما يتعرضن له من عنف أسرى			
١١	وجود دار للإيواء للزوجات المعرضات للعنف بالقرى والمراكز			
١٢	طلب الطلاق والإنفصال نهائياً عن الزوج لحل المشكلة			
١٣	اللجوء إلى الأهل والأقارب للتدخل لحل الخلافات داخل الأسرة			
١٤	حل الخلافات بالتفاهم مع زوجك بمساعدة الأخصائيين الزائرين بالمنزل			
١٥	التوعية المستمرة من خلال وسائل الإعلام للزوج والزوجة لتجنب أسباب العنف الأسرى			

خامساً : مقترحات الزوجات لحماية المرأة المصرية من العنف الأسرى .

.....

.....

.....

.....